

أثر سياسات الإصلاح المالي على كفاءة الإنفاق العام في مصر
خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣) دراسة تحليلية قياسية

The Impact of Financial Reform Policies on the Efficiency of Public Spending in
Egypt during the Period (1991-2023): An Econometric Analytical Study

د مجدى ماجد محمد حسين *

(*) د مجدى ماجد محمد حسين : مدرس اقتصاد بكلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق، الاهتمامات البحثية : مالية عامة -
تخطيط اقتصادى - اقتصاد قياسي.

E-Mail: magdi_maged@ymail.com

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسات الإصلاح المالي على كفاءة الإنفاق العام في مصر خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠٢٣)، من خلال بناء مؤشر مركب لكفاءة الإنفاق العام ، وتم اختبار الفرضية القائلة بوجود علاقة إيجابية بين الإصلاح المالي وكفاءة الإنفاق العام، وأظهرت النتائج دعمًا جزئيًا لهذه الفرضية؛ حيث تبين وجود علاقة إيجابية معنوية بين الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي وكفاءة الإنفاق، في حين كشفت النتائج عن علاقة عكسية بين حجم الإنفاق العام وكفاءة الإنفاق، نتيجة لضعف التخصيص وغياب الرقابة، مما يعكس واقع الاقتصاد المصري الذي شهد تركيز الإنفاق الجاري والدعم غير المستهدف على حساب الإنفاق الإنتاجي والاجتماعي ، كما لوحظ تحسن نسبي في كفاءة الإنفاق خلال فترات الإصلاح، خاصة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، مع استمرار مشاكل هيكلية ومؤسسية مثل ضعف الشفافية وغياب موازنة البرامج والأداء، بالإضافة إلى ذلك، تبين أن عوامل الاقتصاد الكلي كعدم استقرار سعر الصرف تؤثر سلبًا على كفاءة الإنفاق، بينما كان التأثير على الإنفاق الاجتماعي محدودًا.

بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة اعتماد موازنة البرامج والأداء، وإعادة هيكلة الإنفاق لتعزيز مخصصات الاستثمار والتنمية البشرية، وتحسين إدارة الدين العام، وتعزيز الشفافية والرقابة المالية، وضبط التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع استخدام مؤشرات مركبة دورية لقياس كفاءة الإنفاق وتقييم السياسات المالية.

الكلمات المفتاحية : سياسات الإصلاح المالي - كفاءة الإنفاق العام.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of fiscal reform policies on public expenditure efficiency in Egypt during the period (1991–2023), through the construction of a composite index for public expenditure efficiency. The hypothesis of a positive relationship between fiscal reform and expenditure efficiency was tested, and the results provided partial support for this hypothesis. Specifically, a significant positive relationship was found between tax revenues as a percentage of GDP and expenditure efficiency. Conversely, the findings revealed a negative relationship between the size of public expenditure and efficiency, due to weak allocation and lack of oversight, reflecting the Egyptian economy's reality, where current spending and untargeted subsidies have been prioritized at the expense of productive and social expenditures.

A relative improvement in expenditure efficiency was observed during reform periods, particularly between 2005 and 2010, despite persistent structural and institutional problems such as weak transparency and the absence of program-based and performance budgeting. Additionally, macroeconomic factors, including exchange rate instability, negatively affected expenditure efficiency, while the impact on social spending was limited.

Based on these findings, the study recommends adopting program and performance budgeting, restructuring public expenditure to enhance investment and human development allocations, improving public debt management, strengthening financial transparency and oversight, controlling inflation, and achieving macroeconomic stability. It also emphasizes the use of periodic composite indicators to measure expenditure efficiency and evaluate fiscal policies.

Keywords: Fiscal Reform Policies – Public Expenditure Efficiency.

مقدمة:

شهدت المالية العامة في مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات جذرية نتيجة تطبيق عدد من برامج الإصلاح المالي والاقتصادي، خاصة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، والتي تزامنت مع التوجه نحو سياسات التحرير الاقتصادي والانخراط في برامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد اركزت هذه الإصلاحات على مجموعة من السياسات المالية التي استهدفت ضبط أوضاع المالية العامة، وتقليص عجز الموازنة، وإعادة هيكلة بنود الإنفاق العام، بما يحقق كفاءة أعلى في استخدام الموارد العامة^(١).

ويعد الإنفاق العام أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن فاعلية هذا الدور تتوقف بدرجة كبيرة على مدى كفاءة الإنفاق العام، أي مدى قدرة الحكومة على تخصيص الموارد العامة واستخدامها بطريقة تحقق أعلى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن بأقل تكلفة. ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين الإصلاحات المالية التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق وتعظيم الإيرادات، وبين تحقيق الكفاءة في إدارة الإنفاق العام^(٢).

وقد تنوعت برامج الإصلاح المالي على مدار الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، بدءاً من برامج التثبيت المالي في التسعينيات، مروراً ببرامج الإصلاح الضريبي وتوسيع قاعدة الإيرادات العامة، وصولاً إلى الإصلاحات العميقة التي تبنتها الحكومة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦، وما أعقبها من سياسات ترشيد دعم الطاقة، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، وإعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام،

غير أن تقييم أثر هذه السياسات على كفاءة الإنفاق العام لا يزال محل جدل وتحليل، حيث تُطرح تساؤلات حول مدى نجاح الإصلاحات في تحسين هيكل الإنفاق الحكومي، وتحقيق التوازن بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، وتعزيز العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد، كما أن التحولات

(١) IMF (2020). **Fiscal Monitor: Policies for the Recovery**. International Monetary Fund.

(٢) Tanzi, V., & Schuknecht, L. (2000). **Public Spending in the 20th Century: A Global Perspective**. Cambridge University Press.

السياسية والاقتصادية الكبرى، مثل تداعيات الأزمات المالية العالمية، وثورات ٢٠١١، وأزمة جائحة كورونا، مثلت تحديات إضافية أمام تحقيق هذا الهدف.

ومن هنا تتبع أهمية هذه الدراسة في سعيها لتحليل أثر سياسات الإصلاح المالي التي طبقتها مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣) على كفاءة الإنفاق العام، من خلال منظور تحليلي وقياسي يستند إلى مؤشرات الأداء المالي، وهيكل الموازنة العامة، وجودة تخصيص الموارد. وتقييم الأثر الحقيقي للإصلاح المالي على جودة وفعالية الإنفاق العام في مصر.

أولاً: مشكلة الدراسة:

شهدت مصر منذ بداية التسعينيات سلسلة من برامج الإصلاح المالي والاقتصادي استهدفت تحسين كفاءة الأداء المالي للدولة وترشيد استخدام الموارد العامة، في إطار توجه نحو تحرير الاقتصاد وتقليص الدور المباشر للدولة، وقد تنوعت هذه السياسات بين خفض عجز الموازنة، وتعديل هيكل الإيرادات العامة، وتحسين جودة الإنفاق، وإعادة تخصيص الموارد العامة بما يخدم أهداف النمو والاستدامة.

ورغم هذه الجهود، فإن مؤشرات كفاءة الإنفاق العام لم تشهد تحسناً متناسباً مع حجم الإصلاحات، حيث استمرت تحديات مثل زيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، واستمرار الدعم غير الموجه، وتذبذب مستويات الإنفاق الاجتماعي، مما يثير تساؤلات حول مدى فعالية هذه السياسات في تعزيز كفاءة الإنفاق العام.

وعليه فإن المشكلة البحثية يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير سياسات الإصلاح المالي التي طبقت في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣) على كفاءة الإنفاق العام؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، أهمها:

١. ما أبرز ملامح سياسات الإصلاح المالي التي نُفذت في مصر خلال الفترة محل الدراسة؟
٢. كيف تطور هيكل الإنفاق العام خلال هذه الفترة؟
٣. ما العلاقة بين مؤشرات الإصلاح المالي وكفاءة الإنفاق العام وفقاً للقياسات الكمية؟
٤. هل ساهمت تلك السياسات في تحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة؟

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحليل تطور سياسات الإصلاح المالي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).
٢. قياس أثر هذه السياسات على كفاءة الإنفاق العام باستخدام مؤشرات تحليلية وقياسية.
٣. تقييم مدى نجاح الحكومة المصرية في تحسين جودة الإنفاق وتخصيص الموارد.
٤. اقتراح توصيات لتحسين فعالية السياسات المالية في تعزيز كفاءة الإنفاق العام مستقبلاً.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

تسهم هذه الدراسة في الربط بين سياسات الإصلاح المالي ومفهوم كفاءة الإنفاق العام، كما توفر أداة لصانعي القرار لتقييم أثر سياسات الإصلاح المالي على جودة الإنفاق، وتمكن من التعرف على مواطن الخلل والفرص الكامنة لتحسين تخصيص الموارد المالية العامة، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعًا: فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على اختبار مدى صحة الفرضية التالية:

توجد علاقة ايجابية بين سياسات الإصلاح المالي وكفاءة الإنفاق العام في مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٣).

خامسًا: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل تطور السياسات المالية في مصر ودراسة تطور هيكل الإنفاق العام (الجاري والاستثماري والاجتماعي).

كما تعتمد الدراسة على المنهج القياسي، من خلال استخدام نماذج قياسية (مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL أو VAR) لقياس أثر متغيرات الإصلاح المالي (مثل عجز الموازنة، حجم الإيرادات، نسبة الدعم، مستوى الدين العام) على مؤشرات كفاءة الإنفاق (مثل نسبة النفقات الاستثمارية، جودة الإنفاق الاجتماعي، معامل الإنفاق الفعال).

سادساً: حدود الدراسة:

تتمثل تلك الحدود فى التالي:

- ١- **الحدود الموضوعية:** تُركز الدراسة على تحليل العلاقة بين سياسات الإصلاح المالي وكفاءة الإنفاق العام، دون التطرق إلى الجوانب الأخرى من الإصلاح الاقتصادي مثل الإصلاح النقدي أو الإصلاح الهيكلي، إلا بالقدر الذي يخدم الإطار التحليلي.
- ٢- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٢٣، وهي فترة تتسم بتطبيق مصر لعدد من برامج الإصلاح المالي، سواء من خلال التوجهات الحكومية أو بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي.
- ٣- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على الحالة المصرية فقط، ولا تشمل أي مقارنة مع دول أخرى، وذلك بغرض التعمق في تحليل التجربة المصرية من حيث سياسات الإصلاح المالي وتأثيرها على كفاءة الإنفاق العام.

سابعاً: خطة الدراسة:

تم تناول تلك الدراسة من خلال الثلاثة مباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي.

المبحث الثانى: تحليل سياسات الاصلاح المالى وأثرها على كفاءة الانفاق العام فى مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

المبحث الثالث: قياس أثر سياسات الاصلاح المالى فى مصر على كفاءة الانفاق العام (١٩٩١-٢٠٢٣)

المبحث الاول الاطار النظرى والمفاهيمى

الإطار النظري للدراسة:

تُعد سياسات الإصلاح المالي من الركائز الأساسية التي تنتهجها الدول لتحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تُطرح إشكالية العلاقة بين تلك السياسات وبين كفاءة الإنفاق العام، والتي تُعد مؤشراً جوهرياً على مدى فاعلية استخدام الموارد العامة في تحقيق المخرجات المستهدفة بأقل تكلفة ممكنة. ويتطلب تحليل هذه العلاقة تأسيساً نظرياً واضحاً لما يلي:

- مفهوم الإصلاح المالي وكفاءة الإنفاق العام.
- الدراسات السابقة والفجوة البحثية.
- بناء مؤشر مركب لقياس كفاءة الإنفاق العام في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٣).

أولاً: مفهوم الإصلاح المالي وكفاءة الإنفاق العام:

١- مفهوم الإصلاح المالي:

يُشير مفهوم الإصلاح المالي إلى مجموعة الإجراءات والسياسات التي تتخذها الدولة لإعادة هيكلة المالية العامة بهدف تحقيق الاستدامة المالية، ورفع كفاءة تخصيص الموارد العامة، وتحسين الأداء الاقتصادي الكلي، ويشمل هذا الإصلاح عادة الجوانب الضريبية، والإنفاق العام، وإدارة الدين العام، والحوكمة المالية^(٣).

وقد تنوعت أهداف الإصلاح المالي بين معالجة الاختلالات الهيكلية في الموازنة، وتعزيز العدالة الضريبية، وترشيد الإنفاق العام، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد، فضلاً عن خفض مستويات الدين العام وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وبرزت أهمية الإصلاح المالي في الدول النامية في ضوء تصاعد الضغوط المالية الناتجة عن النمو المتسارع للإنفاق العام، والتوسع في برامج الدعم، وضعف كفاءة التحصيل الضريبي^(٤)، وقد ارتبطت موجات الإصلاح المالي منذ تسعينيات القرن

(٣) (Tanzi, V., & Schuknecht, L.2000 ., Pp.1-20)

(٤) (Afonso, A., Schuknecht, L., & Tanzi, V. (2010). Public Sector Efficiency: Evidence for New EU Member

الماضي بتوصيات صندوق النقد الدولي، حيث بدأت الدولة أولى برامج الإصلاح الهيكلي في عام ١٩٩١، وشهدت مراحل متعاقبة هدفت إلى ترشيد الدعم، وتوسيع القاعدة الضريبية، وضبط العجز المالي، ورفع كفاءة إدارة الدين العام^(٥).

٢ - مفهوم كفاءة الإنفاق العام:

تُعرف كفاءة الإنفاق العام بأنها قدرة الدولة على تحقيق أفضل ناتج ممكن من الخدمات العامة بأقل تكلفة ممكنة، مع الحفاظ على جودة الأداء العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة^(٦).

ونتفرع كفاءة الإنفاق إلى ثلاث مستويات رئيسية:

أ- **الكفاءة الفنية: (Technical Efficiency):** وتعني قدرة الجهاز الحكومي على تقديم نفس مستوى الخدمات العامة بأقل مدخلات أو تكلفة، دون إهدار الموارد.

ب- **الكفاءة التخصيصية: (Allocative Efficiency):** وتعكس قدرة الدولة على تخصيص الإنفاق نحو الأولويات التنموية الملحة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، بما يتماشى مع احتياجات المجتمع.

ج- **كفاءة النتائج: (Outcome Efficiency):** أي مدى قدرة الإنفاق العام على تحقيق الأهداف النهائية، مثل خفض الفقر، تحسين مخرجات التعليم، زيادة التغطية الصحية، أو دعم النمو الاقتصادي.

States and Emerging Markets. **Applied Economics**, Vol 42, Issue 17, pp 2147–2164.

<https://doi.org/10.1080/00036840701765460>

(^٥) IMF (International Monetary Fund). (2023). **Arab Republic of Egypt: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation and Request for Extended Fund Facility Arrangement**. IMF Country Report No. 23/1. Washington, DC: International Monetary Fund.

: <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/01/24/Arab-Republic-of-Egypt>

(^٦) Gupta, S., & Verhoeven, M. (2001). The Efficiency of Government Expenditure: Experiences from Africa. **Journal of Policy Modeling**, Vol 23 . Issue 4. pp 433–467.

[https://doi.org/10.1016/S0161-8938\(00\)00036-3](https://doi.org/10.1016/S0161-8938(00)00036-3)

وقد أكدت تقارير صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أن ارتفاع مستويات الإنفاق لا يعني بالضرورة تحقيق نتائج تنموية، بل إن الكفاءة تعتمد على جودة الإنفاق لا على كميته فقط^(٧).

٣ - العلاقة بين الإصلاح المالي وكفاءة الإنفاق العام:

يرتبط الإصلاح المالي ارتباطاً وثيقاً بكفاءة الإنفاق العام، إذ تُعد سياسات الإصلاح وسيلة مركزية لتحسين آليات تخصيص الموارد، وتعزيز الرقابة على أوجه الإنفاق، وتوجيه النفقات نحو الأولويات، كما يساهم الإصلاح المالي في تقليص الفاقد المالي، وإعادة هيكلة بنود الإنفاق وفقاً لاعتبارات الكفاءة والعدالة.

وقد أظهرت التجارب الدولية أن الدول التي نجحت في تنفيذ إصلاحات مالية متكاملة، حققت تحسناً ملموساً في كفاءة الإنفاق، لا سيما من خلال:

- تعزيز الشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة.
- تبني إطار متوسط الأجل للإنفاق.
- توسيع الاعتماد على التقييم المالي والأداء.
- إدماج نظم الرقابة الرقمية.

وفي الحالة المصرية، يُلاحظ أن فترات تطبيق إصلاحات مالية مثل (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، (2016-2020)، ترافقت مع تحسن نسبي في مكونات كفاءة الإنفاق، وإن ظل هذا التحسن محدوداً بسبب التحديات المؤسسية وضعف القدرة التخطيطية.

(٧) OECD (2024). **Public Financial Management Performance and Reform in MENA Countries**. OECD Working Papers, Paris.

ثانياً: الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

١- الدراسات السابقة:

أشار تقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2024)^(٨)، إلى وجود فجوات كبيرة في فعالية إدارة الإنفاق الاستثماري في مصر، ومن أبرز مظاهر هذه الفجوات: ضعف آليات تقييم المشاريع، غياب التخطيط متوسط الأجل، وعدم التناسق مع الأهداف التنموية المحددة مسبقاً. وبرغم الجهود الإصلاحية المبذولة، أكد التقرير أن الفجوة التقنية والهيكلية لم تُسد بالكامل.

كما جاء تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD.2024)^(٩) والذي ركز فيه على الترابط بين السياسة المالية العامة وكفاءة الإنفاق، وأكد التقرير على أهمية ضبط الإنفاق العام لتعزيز المرونة المالية المستقبلية، فضلاً عن التأكيد على ضرورة تعزيز الاستثمار العام النوعي ضمن إطار سياسات واضحة ورقابة فعّالة.

في دراسة المصري & وائل (٢٠٢٣)^(١٠)، والتي تناولت أثر إصلاح هيكل الموازنة العامة على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر للفترة (2000/2001 – 2020/2021)، وقد توصلت إلى بناء مؤشر مركب شمل نسبة العجز، الهيكل الوظيفي للإنفاق (جاري - رأسمالي) والإيرادات المستدامة، وقد لوحظ تحسن في الإدارة المالية منذ العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، وبلغ ذروة الكفاءة في ٢٠٢٠/٢٠٢١.

وجاءت دراسة عبد الله وآخرون (٢٠٢٠)^(١١) والتي ركزت على تحليل أثر سياسات الإصلاح المالي على كفاءة الإنفاق في مصر بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٨، وخلصت إلى وجود تحسن تدريجي في الكفاءة، مع وجود فجوة بين الكفاءة التقنية والتخصيصية.

(8) IMF. (2024). **Arab Republic of Egypt: Technical Assistance Report – Public Investment Management Assessment** (Technical Assistance Report No. 2024/028). Washington, DC: International Monetary Fund.

(9) OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). (2024). **OECD Economic Surveys: Egypt**

2024. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/af900de2-en>

(١٠) إبراهيم المصري & محمود وائل. (٢٠٢٣). أثر إصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر: (مؤشر مركب)، مجلة البحوث الإدارية، مجلد ٤١، العدد ٤، ص ص ٣٣-١ : <https://doi.org/10.21608/jso.2022.165186.1047>

(١١) عبد الله، م.؛ مصطفى، ن.؛ البلي، خ. (٢٠٢٠). أثر سياسات الإصلاح المالي على كفاءة الإنفاق العام في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨.

كما أوضحا كل من (Reinhart & Rogoff (2010)^(١٢) فى دراستهما فى آثار الدين العام على الاقتصاد، مؤكدين أن ارتفاع الدين العام دون إدارة سليمة يقلل من كفاءة الإنفاق ويهدد الاستقرار المالي.

وفى دراسة (Tanzi & Schuknecht (2000)^(١٣) والتي تناولت الإنفاق العام وتأثير الإصلاح المالي على كفاءته فى القرن العشرين، والتي أكدت أن الإصلاحات المالية التي تستهدف ضبط الإنفاق العام تؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق استدامة مالية.

كما أشارت دراسة (Afonso (2005)^(١٤)، إلى أن تطبيق سياسات الإصلاح المالي يرتبط بتحسين كفاءة الإنفاق فى عدة دول، مع التأكيد على دور الرقابة المالية والشفافية فى هذا المجال.

٢ - الفجوة البحثية:

بالرغم من وجود دراسات كثيرة حول الإصلاح المالي وكفاءة الإنفاق العام فى مصر، إلا أن هناك نقصاً واضحاً فى الدراسات التي تستخدم نماذج قياسية حديثة ومتكاملة لقياس أثر سياسات الإصلاح المالي على كفاءة الإنفاق فى الفترة الممتدة حتى ٢٠٢٣. كما أن معظم الدراسات تركز على الجوانب النظرية أو الوصفية دون تطبيقات تحليلية دقيقة باستخدام البيانات الزمنية الطويلة. لذلك، تأتي هذه الدراسة لتسد هذه الفجوة من خلال استخدام منهجية قياسية حديثة تعتمد على بيانات شاملة وتحليل دقيق لآثار الإصلاح المالي على كفاءة الإنفاق العام فى مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣).

ثالثاً: بناء مؤشر مركب لقياس كفاءة الإنفاق العام فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٣):

فى ظل غياب مؤشر موحد يمكن من خلاله تقييم كفاءة الإنفاق العام بصورة شاملة ودقيقة، يبرز التوجه نحو بناء مؤشر مركب يستند إلى منهجية كمية تراعى الأبعاد المتعددة لكفاءة الإنفاق، سواء من حيث الكفاءة التقنية أو التخصيصية أو المؤسسية. وتزداد أهمية هذا التوجه فى حالة

الاقتصاد المصري، الذي شهد خلال العقود الأخيرة توسعاً في الإنفاق العام في سياقات متباينة اقتصادياً وسياسياً، مما يجعل من الضروري بناء أداة تحليلية تساعد في تتبع تطور الكفاءة وتقييم فعالية السياسات المالية.

١ - الاعتبارات المنهجية لبناء المؤشر:

يعتمد المؤشر المركب على تجميع عدد من المؤشرات الجزئية التي تمثل أبعاد كفاءة الإنفاق، مع إجراء العمليات الإحصائية لتوحيد المقاييس، وتحديد أوزان نسبية لكل مؤشر فرعي.

٢ - مكونات المؤشر المقترح:

تم اختيار عدد من المؤشرات الفرعية تمثل أبرز أبعاد كفاءة الإنفاق في مصر، بناءً على الدراسات النظرية والتجريبية، وكذلك على اعتبارات السياسات المالية المتبعة، وتشمل:

المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام

رقم	المؤشر الفرعي	نوع العلاقة	التفسير
1	عجز الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي	سالبة	ارتفاع العجز يُشير إلى ضعف في كفاءة إدارة الموارد العامة
2	الدين العام المحلي / الناتج المحلي الإجمالي	سالبة	يعكس عبء خدمة الدين وتراجع الحيز المالي
3	الاستثمار العام / الناتج المحلي الإجمالي	موجبة	يعكس التوجه نحو الإنفاق الإنتاجي ذي الأثر التنموي
4	مؤشر التنمية البشرية (HDI)	موجبة	يعكس كفاءة الإنفاق في تحسين الخدمات الأساسية
5	مؤشر النمو الاقتصادي المركب	موجبة	يعبر عن مدى فاعلية الإنفاق في تحقيق نمو عادل وشامل
6	عجز الميزان التجاري / الناتج المحلي الإجمالي	سالبة	ارتفاع العجز يُشير إلى اختلال خارجي له أبعاد تمويلية
7	الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي	سالبة	يعكس اعتماد الدولة على التمويل الخارجي مما يقلل الاستدامة المالية

وقد تم التوصل الى المؤشر المركب لكفاءة الانفاق العام كما بالجدول التالي:

جدول (١) بناء مؤشر كفاءة الإنفاق العام المركب

سنة	مؤشر كفاءة الإنفاق العام المركب	مجموع Y_i	المؤشرات ذات الدلالة السالبة $Y_{it} = (Y_{it} - \max Y_i) / (\min Y_i - \max Y_i)$				المؤشرات ذات الدلالة الموجبة $Y_{it} = (Y_{it} - \min Y_i) / (\max Y_i - \min Y_i)$			عجز الموازنة/ ع م ن	عجز الميزان التجاري/ ع م ج	الدين العام المحلي / الناتج المحلي الإجمالي	الدين العام الخارج المحلي / الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار العام / الناتج المحلي الإجمالي	دليل التنمية البشرية	مؤشر النمو الاقتصادي المركب (*)
	Y	$\bar{Y}_i$	Yi4	Yi5	Yi6	Yi7	Yi1	Yi2	Yi3	Y7	Y6	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1
1991	28.07	1.97	0.64	0.91	0.65	0.44	0.00	1.00	0.37	10.40	7.80	100.00	87.20	77.14	55.00	43.70
1992	52.72	3.69	0.64	0.91	0.65	0.17	0.89	0.03	0.39	5.50	2.40	76.26	74.50	76.96	55.50	44.08
1993	55.49	3.88	1.00	0.75	0.73	0.29	0.79	0.01	0.31	1.90	4.30	73.35	65.90	76.81	56.00	42.60
1994	53.76	3.76	0.88	0.63	0.80	0.63	0.71	0.02	0.38	3.10	5.60	70.84	62.60	76.68	56.50	43.92
1995	53.98	3.78	0.81	0.67	0.93	0.67	0.81	0.03	0.27	3.80	5.20	66.12	55.70	76.57	57.00	41.86
1996	55.93	3.91	0.82	0.64	0.95	0.64	0.58	0.03	0.34	3.70	5.50	65.69	46.60	76.47	57.50	43.20
1997	56.25	3.94	0.79	0.60	0.99	0.60	0.52	0.04	0.33	4.00	6.00	64.23	38.20	76.38	58.00	43.03
1998	49.05	3.43	0.72	0.30	0.95	0.30	0.48	0.05	0.27	4.70	9.40	65.72	38.10	76.31	58.50	41.95
1999	47.20	3.30	0.48	0.40	0.81	0.40	0.72	0.43	0.40	7.20	8.20	70.45	34.30	76.24	59.00	44.30
2000	44.98	3.15	0.28	0.54	0.77	0.54	0.79	0.40	0.31	9.20	6.60	72.21	29.20	76.18	59.50	42.69
2001	38.97	2.73	0.11	0.69	0.52	0.69	0.79	0.36	0.19	10.90	4.90	81.00	29.30	76.12	60.00	40.36
2002	32.12	2.25	0.03	0.75	0.36	0.75	0.71	0.33	0.08	11.70	4.30	87.02	34.90	76.07	60.50	36.95
2003	41.62	2.91	0.59	0.89	0.31	0.89	0.67	0.30	0.06	6.00	2.60	88.66	38.00	76.02	61.00	38.10
2004	39.81	2.79	0.30	0.64	0.29	0.64	0.27	0.09	0.20	9.00	1.40	89.66	39.90	75.98	61.50	40.61
2005	37.67	2.64	0.21	0.93	0.14	0.93	0.25	0.10	0.29	9.90	2.20	94.77	34.20	75.94	62.00	42.27
2006	42.52	2.98	0.28	0.98	0.14	0.98	0.79	0.22	0.46	9.20	1.60	95.05	28.90	75.90	62.50	45.42
2007	51.74	3.62	0.62	0.73	0.42	0.73	0.83	0.20	0.11	5.70	4.50	84.69	26.50	75.87	63.00	49.95
2008	54.60	3.82	0.50	0.63	0.73	0.63	0.90	0.18	0.75	6.90	5.60	73.47	20.80	75.84	63.50	50.69
2009	54.95	3.85	0.53	0.75	0.54	0.75	0.93	0.16	0.80	6.60	6.70	72.62	18.70	75.81	64.00	51.62
2010	57.72	4.04	0.41	0.67	0.73	0.67	0.96	0.14	1.00	7.90	5.20	73.45	16.80	75.78	64.50	55.28
2011	52.71	3.69	0.23	0.75	0.65	0.75	0.98	0.13	0.80	9.70	4.20	76.27	14.90	75.76	65.00	51.57
2012	47.70	3.34	0.21	0.43	0.71	0.43	0.99	0.11	0.74	9.90	7.90	74.14	14.40	75.73	65.50	50.47
2013	42.90	3.00	0.07	0.57	0.49	0.57	0.97	0.10	0.72	12.00	6.30	82.12	16.10	75.71	66.00	50.12
2014	40.23	2.82	0.07	0.39	0.41	0.39	1.00	0.09	0.71	11.30	8.40	85.29	13.70	75.69	66.50	49.90
2015	39.25	2.75	0.14	0.38	0.37	0.38	0.98	0.08	0.64	10.60	8.50	86.74	15.20	75.67	67.00	48.74
2016	34.03	2.38	0.22	0.28	0.09	0.28	0.90	0.06	0.65	9.80	9.60	96.70	20.80	75.65	67.50	48.89
2017	31.89	2.23	0.35	0.35	0.35	0.35	0.72	0.05	0.58	8.50	12.80	87.18	34.10	75.63	68.00	47.54
2018	37.10	2.60	0.29	0.25	0.45	0.25	0.67	0.04	0.58	9.10	9.90	79.15	37.90	75.62	68.50	47.53
2019	43.45	3.04	0.40	0.44	0.65	0.44	0.70	0.03	0.64	8.00	7.80	76.47	36.10	75.60	69.00	48.60
2020	44.40	3.11	0.44	0.44	0.63	0.44	0.72	0.03	0.61	7.60	7.20	77.11	34.50	75.59	69.50	48.40
2021	41.59	2.91	0.49	0.36	0.36	0.36	0.72	0.01	0.77	7.10	8.70	87.09	34.40	75.57	70.00	51.06
2022	50.31	3.52	0.66	0.53	0.72	0.53	0.72	0.01	0.85	5.30	6.80	80.36	34.20	75.56	70.50	52.47
2023	46.84	3.28	0.34	0.18	1.00	0.18	0.64	0.00	0.90	8.60	10.73	63.73	40.30	75.55	71.00	53.42
المتوسط									7.72	6.33	79.32	35.36	76.01	63.00	46.39	
أعلى قيمة									12.00	12.80	100.00	87.20	77.14	71.00	55.28	
أدنى قيمة									1.90	1.40	63.73	13.70	75.55	55.00	36.95	

المصدر: البنك المركزي المصري؛ التقرير السنوي، سنوات مختلفة

(*) مجدى ماجد حسين، قياس أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٢) مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، تجارة نظر الشيوخ، عدد ٢١ (يوليو ٢٠٢٢).

- أهمية المؤشر في الحالة المصرية:

يمكن هذا المؤشر من تتبع الاتجاهات طويلة المدى في كفاءة إدارة المال العام، وتقييم آثار برامج الإصلاح الاقتصادي المختلفة على أداء المالية العامة، كما يسمح بالمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة وتحليل مراحل التراجع أو التحسن.

- منهجية بناء المؤشر المركب للنمو الاحتوائى

لبناء المؤشر المركب لكفاءة الاتفاق العام يتم اتباع الخطوات التالية^(١٥):

أ. توحيد البيانات (Normalization): لتوحيد المؤشرات المختلفة التي تقاس بوحدات مختلفة، تم تطبيق طريقة Min-Max normalization لتحويل القيم إلى نطاق موحد بين الصفر والواحد الصحيح، إذا كانت دلالة المؤشر الفرعى موجبة فيتم استخدام تلك العلاقة: $Y_i = (Y_{it} - \min Y_i) / (\max Y_i - \min Y_i)$ ، أما إذا كانت دلالة المؤشر الفرعى سالبة فيتم استخدام تلك العلاقة: $Y_i = (Y_{it} - \max Y_i) / (\min Y_i - \max Y_i)$ حيث أن:

Y_i : القيمة الموحدة للمؤشر الفرعى i فى السنة t .

Y_{it} : القيمة الأصلية للمؤشر.

$\min Y_i$: أدنى قيمة للمؤشر خلال فترة الدراسة

$\max Y_i$: أعلى قيمة للمؤشر خلال فترة الدراسة

(15) - OECD (2008). *Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide*. Paris: OECD Publishing.

- UNDP (2020). *Human Development Report: Technical Notes*. New York: United Nations Development Programme.

- Alkire, S., & Foster, J. (2011). Counting and Multidimensional Poverty Measurement. *Journal of Public Economics*, Vol 95, Issue 7. pp 476-487.

- Booyesen, F. (2002). An Overview and Evaluation of Composite Indices of Development. *Social Indicators Research*, Vol 59, Issue 2, pp 115-151.

ب. تحديد الأوزان (Weighting) : تم اعتماد الأوزان المتساوية لكل مؤشر فرعي (7/100% لكل مؤشر)، نظرًا لتكافؤ أهمية الأبعاد المختلفة للنمو الاحتوائي.

ج. تجميع المؤشرات (Aggregation) : يتم حساب المؤشر المركب للنمو الاحتوائي لكل سنة عبر المتوسط المرجح $Y = \sum w_i \times Y_{it}$ ، حيث أن $w_i = 100/7$ لكل مؤشر فرعي.

د- خصائص المؤشر: مؤشر كفاءة الإنفاق العام هو مؤشر مركب يُستخدم لتقييم مدى فاعلية توجيه الموارد المالية الحكومية نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة (مثل التشغيل، النمو، الحد من التضخم...). ويُشتق هذا المؤشر عادةً من مجموعة من المؤشرات الفرعية (إيجابية وسلبية)، بعد تقييسها وتجميعها في قيمة واحدة ، تتراوح قيمة المؤشر بين ٠ ، ١ كلما اقترب المؤشر من ١ ، دلّ على ارتفاع كفاءة الإنفاق العام. وكلما اقترب من ٠ ، دلّ على ضعف الكفاءة.

المبحث الثاني

تحليل سياسات الإصلاح المالي وأثرها على كفاءة الإنفاق العام في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)

شهدت مصر منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي سلسلة من برامج الإصلاح المالي ضمن إطار أوسع لبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي تبنتها بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد ركزت هذه السياسات على إعادة هيكلة المالية العامة من خلال تحسين الإيرادات، وترشيد الإنفاق، وخفض العجز المالي، وضبط الدين العام.

غير أن نجاح السياسات المالية لا يُقاس فقط بقدرتها على تقليص العجز أو تحصيل الإيرادات، وإنما بمدى تحقيقها لكفاءة الإنفاق العام، أي قدرتها على توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية وتأثيراً في تحسين الخدمات العامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق النمو المستدام.

وبالاستناد إلى ما تم عرضه في المبحث الأول من أطر نظرية ومفاهيم حول كفاءة الإنفاق العام والإصلاح المالي، فإن هذا المبحث يهدف إلى تحليل تطور السياسات المالية التي اتبعتها الدولة المصرية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، وقياس مدى انعكاسها على كفاءة الإنفاق العام، من خلال دراسة حجم التحول في أولويات السياسة المالية، ومدى فعالية تلك التحولات في تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية المرجوة.

كما يتناول المبحث أوجه القصور والفجوات التي واجهت تلك السياسات، والعوامل المؤسسية والاقتصادية التي حدّت من فاعلية التدخلات المالية، وصولاً إلى تقييم أكثر شمولاً لأثر الإصلاح المالي على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام في مصر.

أولاً: تحليل تطور سياسات الإصلاح المالي في مصر (١٩٩١-٢٠٢٣):

شهدت السياسات المالية في مصر منذ أوائل التسعينيات تطورات جوهرية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، التي استهدفت معالجة الخلل المزمن في الموازنة العامة وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. ويمكن تقسيم تطور هذه السياسات إلى ثلاث مراحل رئيسية، كل منها ارتبطت ببرنامح إصلاحي ذي طابع خاص، يعكس التغير في أولويات الدولة والمتغيرات المحلية والدولية.

١ - مرحلة التكيف الهيكلي والإصلاح المالي الأول (1991-2004)

بدأت هذه المرحلة بتوقيع اتفاق التسهيل الائتماني مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٩١، وتضمنت إصلاحات هيكلية في المالية العامة، أهمها:

- إصلاح نظام الدعم تدريجياً، خاصة دعم الطاقة والسلع التموينية، للحد من الأعباء المالية على الموازنة.
- توسيع القاعدة الضريبية من خلال إدخال ضريبة المبيعات (قانون ١١ لسنة ١٩٩١)، وتحسين كفاءة التحصيل.
- ترشيد الإنفاق العام، وتخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي.

إلا أن هذه السياسات لم تُترجم بالكامل إلى تحسُّن في كفاءة الإنفاق، بسبب ضعف الإنفاق على البنية التحتية الاجتماعية، واستمرار توجيه نسبة كبيرة من الموارد نحو دعم غير موجه بدقة^(١).

ومن الجدول (٢) يتبين الآتي:

- تحسن كبير في العجز في بداية المرحلة (من ١٠.٤% إلى ١.٩% عام ١٩٩٣) نتيجة لتقييد الإنفاق العام، وخفض الدعم، وتحرير الأسعار نسبياً.
- انخفاض الدين المحلي من ١٠٢.١% إلى ٦٧.٦% بحلول ١٩٩٦، مما يعكس تحسن إدارة الدين في بداية البرنامج.
- تحسن ملحوظ في الدين الخارجي (من ٨٧.٢% إلى ٢٧.٣% بحلول عام ٢٠٠٠)، بفضل تسويات نادي باريس وتحويل جزء من الدين إلى استثمارات.
- نسب التعليم والصحة ظلت محدودة طوال المرحلة (٤.٣-٤.٧% للتعليم، و٠.٨-١.٤% للصحة)، مما يشير إلى أولوية الاستقرار الكلي على حساب الخدمات الاجتماعية.
- الدعم كنسبة من الإنفاق العام انخفض، لكنه ظل مرتفعاً نسبياً، وهو ما شكل ضغطاً على فرص توجيه الإنفاق لقطاعات إنتاجية أو اجتماعية.
- معدل التضخم كان مرتفعاً في بداية التسعينات (بلغ ١٦.١% في ١٩٩١، و ١٨.٣% في ١٩٩٢)، مما أثر سلباً على القوة الشرائية، خاصة في ظل سياسات خفض الدعم، بدأ معدل التضخم في الانخفاض التدريجي بعد عام ١٩٩٣، ووصل إلى ١.٨% فقط في عام ٢٠٠٠،

(١) - النكاش، هالة. (2018). السياسات المالية والنمو الاقتصادي في الدول العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المركز، رقم الكتاب: ٤٦٢، ص ١١٥-١١٧.

- عبد المطلب، حمدي. (٢٠٠٩). "إصلاح المالية العامة في مصر: تقييم نقدي لبرامج الإصلاح"، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دراسات التنمية العربية، رقم الإصدار: ٠٩٠٧، ص ٤٨-٥٠.

وهو ما انعكس على استقرار أسعار السلع والخدمات، رغم أن تأثيراته الاجتماعية لم تكن متوازنة بسبب ضعف الإنفاق الاجتماعي.

رغم نجاح الحكومة في كبح التضخم تدريجيًا خلال هذه المرحلة، إلا أن تراجع الدعم وضعف مخصصات التعليم والصحة يشير إلى خلل في التوازن بين الاستقرار المالي والعدالة الاجتماعية، ما أدى إلى تعمق الفجوة الاجتماعية لدى طبقة محدودي الدخل.

٢- مرحلة ما قبل ثورة يناير (٢٠٠٥-٢٠١٠):

شهدت هذه المرحلة إصلاحات أكثر انفتاحًا، منها:

- إصدار قانون الضريبة الموحدة رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، الذي خفض أسعار الضرائب ووحد النظم الضريبية.
- زيادة مخصصات الاستثمار العام، خاصة في قطاعي الطرق والطاقة.
- تقليص جزئي في الدعم العام كنسبة من الناتج، لكنه ظل مرتفعًا.
- ورغم التحسن في مؤشرات المالية العامة (العجز والدين العام)، لم تنعكس هذه الإصلاحات بوضوح على كفاءة الإنفاق الاجتماعي، حيث استمر التفاوت الجغرافي والقطاعي في تخصيص الإنفاق، وارتفعت مستويات الهدر المالي في عدد من البرامج^(١٧).
- ومن الجدول (٢) يتبين الآتي:
- تحسن ملحوظ في نسبة الدين المحلي إلى الناتج (من ٩٤.٨% إلى ٧٣.٥%) نتيجة ارتفاع معدل النمو الاسمي للناتج المحلي، ما ساهم في تخفيض نسبة الدين.
- انخفاض العجز تدريجيًا (رغم بقائه مرتفعًا نسبيًا)، لكن لم يكن مدعومًا بتحسين جوهري في كفاءة الإنفاق.
- استمرار تراجع الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي، خصوصًا التعليم الذي تراجع إلى ٣.٥% عام ٢٠٠٧، مما يشير إلى ضعف الأولوية الاجتماعية في السياسة المالية.
- نسبة الدعم إلى العجز ظلت مرتفعة جدًا، مما يشير إلى استهلاك الدعم لأغلب العجز، ويقلص من الحيز المالي المتاح لتحسين البنية الأساسية أو التنمية البشرية.
- معدل التضخم شهد ارتفاعًا نسبيًا (بلغ ١١.٧% في ٢٠٠٨، وارتفع إلى أكثر من ١٢% في ٢٠١٠ و ٢٠١١)، مدفوعًا بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وقد ارتفع إلى الذروة في بعض

(١٧) - World Bank. (2007). **Egypt: Public Expenditure Review**. Washington, D.C.: World Bank, Report No. 40198-EG.

- International Monetary Fund (IMF). (2010). **Arab Republic of Egypt: Selected Issues**. IMF Country Report No. 10/94. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

الأعوام (مثل ٢٠١٣-٢٠١٤)، مما أثر على تكلفة المعيشة وزاد من الحاجة لتوسيع مظلة الدعم.

كانت هذه المرحلة مليئة بالتحديات؛ إذ أدى ارتفاع التضخم إلى تقليص الأثر الإيجابي لأي زيادات في الإنفاق الاجتماعي، كما ساهم في اتساع العجز المالي، وبالتالي زادت أعباء الدين. وقد افتقرت السياسة المالية إلى استهداف واضح لتحسين العدالة الاجتماعية بالتزامن مع الإصلاحات.

٣- مرحلة ما بعد ٢٠١٤ والإصلاحات الهيكلية الشاملة (2014-2023)

في أعقاب توقيع اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦، بدأت مصر تنفيذ برنامج إصلاح مالي متكامل، اشتمل على:

- تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦.
 - تحويل ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة (قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦).
 - إعادة هيكلة الدعم، خصوصاً دعم الطاقة، لصالح دعم نقدي مباشر (برنامج "تكافل وكرامة").
 - توسيع الاستثمار الحكومي في البنية التحتية والخدمات الأساسية.
- وقد ساهم ذلك في تحسن بعض مؤشرات كفاءة الإنفاق، مثل زيادة مخصصات التعليم والصحة نسبياً، وتحقيق فائض أولي في بعض السنوات، إلا أن ارتفاع الدين العام وخدمة الدين لا يزالان يقيدان فاعلية الإنفاق العام^(١٨).
- ومن خلال الجدول (٢) يتبين الآتي:
- انخفاض ملحوظ في الدين المحلي كنسبة من الناتج إلى ٦٣.٧% في ٢٠٢٣، رغم الضغوط التضخمية، يعكس نمواً اسمياً في الناتج.
 - تحسن العجز الكلي حتى ٢٠٢٢ (أدنى قيمة عند ٥.٣%)، لكن عاد للارتفاع في ٢٠٢٣ إلى ٨.٦% نتيجة الضغوط التضخمية والتمويلية العالمية.
 - تقلص الدعم كنسبة من الإنفاق العام والعجز، نتيجة لتوجيهه بشكل أكثر استهدافاً عبر برامج نقدية مباشرة.
 - تحسن نسبي في الإنفاق على الصحة حتى ٢٠٢٢ (وصل إلى ٤.٦%)، لكنه تراجع مرة أخرى في ٢٠٢٣.

(18) IMF. (2022). Arab Republic of Egypt: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 22/67.

- تدهور واضح في الإنفاق على التعليم، خاصة في ٢٠٢٣ (١.٩٤%)، مما يعكس ضغوط نقشفية على موازنات التعليم نتيجة الالتزامات التمويلية الأخرى (الدين، أسعار الفائدة).
 - معدل التضخم قفز إلى مستويات تاريخية عقب تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦ (بلغ ٢٩.٥%)، وهو أعلى مستوى منذ التسعينات، مما أدى إلى تآكل الدخل الحقيقية للطبقة الفقيرة والمتوسطة، وقد عاد إلى الانخفاض بعد ٢٠١٩ (من ٢٤% إلى ١٠-٥%)، لكن ظل أثر التضخم المركب محسوسًا بسبب الارتفاعات السابقة في الأسعار.
- ورغم تحقيق مكاسب على صعيد الاستقرار المالي وخفض العجز، فإن ارتفاع التضخم بشكل حاد بعد ٢٠١٦ كان له آثار انكماشية على الطلب المحلي والمعيشة اليومية، خصوصًا مع انخفاض الدعم وضعف الحماية الاجتماعية، ما يستدعي إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام نحو الإنفاق الاجتماعي، وقد لعب التضخم دورًا محوريًا في تحديد أثر السياسات الاقتصادية على الطبقات الاجتماعية، فكلما ارتفع التضخم في ظل تخفيض الدعم وضعف الإنفاق على الخدمات، زاد العبء على الفئات الفقيرة والمتوسطة، كما أن غياب التوازن بين الاستقرار المالي والعدالة الاجتماعية يمثل الفجوة الأكبر في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.
- تقييم مقارن للمراحل الثلاث:

المؤشر الرئيسي	المرحلة الأولى ١٩٩١-٢٠٠٤	المرحلة الثانية ٢٠٠٥-٢٠١٠	المرحلة الثالثة ٢٠١٤-٢٠٢٣
عجز الموازنة / ن م ج	انخفض بوضوح	تذبذب دون تحسن جذري	تحسن ثم تراجع مجددًا
الدين العام المحلي / ن م ج	انخفض تدريجيًا	تحسن نسبي	تراجع ملموس في ٢٠٢٣
الدعم / عجز الموازنة	مرتفع	مرتفع جدًا	انخفض بفضل إعادة الهيكلة
الإنفاق على التعليم / ن م ج	ثابت نسبيًا	تراجع	تراجع حاد
الإنفاق على الصحة / ن م ج	ضعيف	شبه ثابت	تحسن ثم تراجع
معدل التضخم	ارتفع ثم انخفض تدريجيًا	مرتفع ومتذبذب	قفز بعد التعويم ثم تراجع نسبيًا

جدول (٢) تطور سياسات الإصلاح المالى

السنة	عجز الموازنة / ن م ج	الدين العام المحلى / التتبع المحلى الاجمالى	الدين العام الخارج / التتبع المحلى الاجمالى	الاستثمار العام / التتبع المحلى الاجمالى	الاورادات العامة / التتبع المحلى الاجمالى	الانفاق العام / التتبع المحلى الاجمالى	الدعم / الانفاق العام	الدعم عجز الموازنة	سعر الصرف	الانفاق على التعليم/ن م ج	الانفاق على الصحة/ ن م ج	معدل التضخم
1991	10.40	102.09	87.20	77.14	24.33	34.76	9.23	30.77	3.10	4.50	1.00	16.13
1992	5.50	76.26	74.50	76.96	29.83	35.32	12.84	82.61	3.30	4.50	0.90	18.35
1993	1.90	73.35	65.90	76.81	29.83	31.76	15.54	255.56	3.40	4.60	0.80	8.43
1994	3.10	70.84	62.60	76.68	29.87	32.95	14.62	156.25	3.40	4.70	0.90	8.45
1995	3.80	66.12	55.70	76.57	27.24	31.06	15.51	126.09	3.40	٤.٧٠	٠.٩٠	11.40
1996	3.70	65.69	46.60	76.47	26.63	30.33	17.07	140.00	3.40	٤.٧٠	٠.٩٠	7.11
1997	4.00	64.23	38.20	76.38	24.23	28.19	19.91	141.94	3.40	٤.٦٠	٠.٨٠	9.88
1998	4.70	65.72	38.10	76.31	23.35	28.07	4.20	25.00	3.40	٤.٧٠	٠.٧٠	2.38
1999	7.20	70.45	34.30	76.24	22.71	29.88	4.06	16.92	3.40	٤.٩٠	٠.٨٠	0.92
2000	9.20	72.21	29.20	76.18	24.55	33.77	4.45	25.00	3.47	٤.٨٠	٠.٨٠	3.94
2001	10.90	81.00	29.30	76.12	23.37	34.33	5.12	31.48	3.97	٤.٨٠	١.٠٠	1.87
2002	11.70	87.02	34.90	76.07	23.38	35.14	5.35	45.71	4.50	٤.٩٠	١.٥٠	3.17
2003	6.00	88.66	38.00	76.02	17.81	23.79	5.76	84.62	5.85	٤.٩٠	١.٢٠	6.78
2004	9.00	89.66	39.90	75.98	20.81	29.82	6.38	214.29	6.20	٤.٧٠	١.٤٠	11.67
2005	9.90	94.77	34.20	75.94	21.43	31.36	7.12	42.55	5.78	٤.٨٠	١.٤٠	6.21
2006	9.20	95.05	28.90	75.90	24.58	33.80	7.44	27.55	5.73	٤.٠٠	١.٦٠	7.36
2007	5.70	84.69	26.50	75.87	31.21	39.80	8.12	43.24	5.64	٣.٧٠	١.٤٠	12.60
2008	6.90	73.47	20.80	75.84	25.00	31.88	8.48	39.29	5.43	٣.٧٠	١.٥٠	12.20
2009	6.60	72.62	18.70	75.81	26.97	33.53	8.99	45.97	5.54	٣.٨٠	١.٥٠	11.19
2010	7.90	73.45	16.80	75.78	21.78	29.73	9.52	35.63	5.62	٣.٨٠	١.٥٠	10.11
2011	9.70	76.27	14.90	75.76	18.94	28.73	10.03	29.57	5.93	٣.٧٠	١.٥٠	11.66
2012	9.90	74.14	14.40	75.73	17.95	27.84	10.55	29.60	6.06	٣.٤٠	١.٤٠	19.48
2013	12.00	82.12	16.10	75.71	17.68	29.68	10.98	27.17	6.87	٣.٤٠	١.٥٠	8.71
2014	11.30	85.29	13.70	75.69	21.11	32.43	11.50	32.95	7.08	٣.٤٠	١.٧٠	11.25
2015	10.60	86.74	15.20	75.67	18.37	28.96	11.95	34.03	7.69	٣.٩٠	١.٩٠	9.93
2016	9.80	96.70	20.80	75.65	14.74	24.52	12.52	34.93	10.03	٣.١٠	١.٧٠	6.25
2017	8.50	87.18	34.10	75.63	14.94	23.35	12.93	35.89	17.78	٢.٥٠	١.٥٠	29.52

السنة	عجز الموازنة / ن م ج	الدين العام المحلى / النتج المحلى الاجمالى	الدين العام الخارج / النتج المحلى الاجمالى	الاستثمار العام / النتج المحلى الاجمالى	الإيرادات الصحة / النتج المحلى الاجمالى	الإنفاق العام / النتج المحلى الاجمالى	الدعم / الإنفاق العام	الدعم / عجز الموازنة	سعر الصرف	الإنفاق على التعليم/ن م ج	الإنفاق على الصحة/ ن م ج	معدل التضخم
2018	9.10	79.15	37.90	75.62	17.59	26.66	13.57	39.92	17.77	٢.٥٠	١.٥٠	21.17
2019	8.00	76.47	36.10	75.60	17.63	25.64	13.95	44.71	16.77	٢.٥٠	١.٥٠	13.62
2020	7.60	77.11	34.50	75.59	16.13	23.71	14.51	47.31	15.76	٢.٥٠	١.٧٠	6.18
2021	7.10	87.09	34.40	75.57	16.69	23.76	14.97	46.46	15.64	٢.٣٠	١.٦١	4.85
2022	5.30	80.36	34.20	75.56	14.52	19.84	15.54	58.10	19.16	٢.٣٠	١.٦٠	10.43
2023	8.60	63.73	40.30	75.55	14.50	34.00	15.99	57.29	30.63	١.٩٢	١.٩٤	24.83
المتوسط	7.72	79.38	35.36	76.01	21.81	29.95	10.87	64.50	8.03	3.86	1.50	10.55
أعلى قيمة	12.00	102.09	87.20	77.14	31.21	39.80	19.91	255.56	30.63	4.90	4.61	29.52
أدنى قيمة	1.90	63.73	13.70	75.55	14.50	19.84	4.06	16.92	3.10	1.92	0.70	0.92

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

ثانيًا: تحليل تطور المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام في مصر والمؤشرات الفرعية المكونه له:

يعكس المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام مدى فعالية استخدام الموارد المالية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويُستخلص هذا المؤشر من عدة مؤشرات فرعية تمثل أبعادًا مختلفة لكفاءة الإنفاق وأثرها على النمو والتنمية.

١- تطور المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام:

وفقًا للبيانات في جدول (٣)، فإن متوسط المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣) هو حوالي 45.50، مما يشير إلى مستوى متوسط من الكفاءة خلال هذه الفترة، وسجل المؤشر أدنى قيمة في عام 1991 بنسبة 28.07، في ظل تحديات اقتصادية ومالية كانت تعيق الكفاءة العامة^(١٩).

بلغت القيمة القصوى في عام 2010 نسبة 57.72، وهو مؤشر يعكس تحسنًا ملحوظًا نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها في تلك الفترة^(٢٠)، ويُعزى هذا التذبذب في المؤشر بين

(١٩) IMF. (2022). Egypt: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation.

(٢٠) El-Mahdy, A. (2018). Public Spending Efficiency in Egypt: An Empirical Analysis. *Journal of Economic Studies*, Vol. 45, ISSUE 2, pp. 234-250.

١٩٩١ ومنتصف العقد الأول من الألفية إلى عوامل مثل عجز الميزانية وارتفاع الدين العام، مما أثر سلباً على فعالية الإنفاق العام^(٢١).

٢- تحليل المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام:

- مؤشر النمو الاحتوائي المركب: تراوح بين أدنى قيمة 36.95 في عام ٢٠٠٢ وأعلى قيمة 55.28 في عام ٢٠١٠، مع متوسط 46.39، مما يعكس تحسناً في النمو الاقتصادي الشامل عبر القطاعات المختلفة، متأثراً بالإصلاحات^(٢٢).
- دليل التنمية البشرية: شهد تحسناً مستمراً من 55.00 في عام ١٩٩١ إلى 71.00 في عام ٢٠٢٣، مما يدل على تقدم في مستويات التعليم والصحة وجودة الحياة، وهو ما يؤثر إيجابياً على كفاءة الإنفاق^(٢٣).
- الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي : حافظ على استقراره حول 76%، مما يشير إلى استمرار دور الاستثمار العام في دعم التنمية رغم التحديات.
- الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي: شهد انخفاضاً من 87.20% في عام ١٩٩١ إلى أدنى نقطة 13.70% في عام ٢٠١٤، ثم ارتفاعاً طفيفاً لاحقاً، معبراً عن تقلبات الاعتماد على التمويل الخارجي.
- الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي: تفاوت بين 63.73% في عام ٢٠٢٣ و 100% في عام ١٩٩١، مع زيادة بعد منتصف العقد الثاني من الألفية، مما يمثل تحدياً لكفاءة الإنفاق إذا لم يتم السيطرة عليه.
- عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي: تراوح بين 1.40%، 12.80% بمتوسط 6.33% مؤثراً على الموارد المالية للحكومة وقدرتها على الإنفاق الفعال^(٢٤).

(٢١) عبد الرحمن، م. (٢٠٢٠). تأثير الإصلاحات الاقتصادية على كفاءة الإنفاق العام في مصر. مجلة الاقتصاد والتنمية، مجلد ١٥، عدد ٣، ص ص ٦٧-٤٥.

(٢٢) IMF. (2023). Egypt Economic Monitor.

<https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-economic-monitor>

(٢٣) United Nations Development Programme (UNDP). (2023). Human Development Report 2023.

<https://hdr.undp.org/en/2023-report>

(٢٤) IMF. (2023). مرجع سبق ذكره.

- عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي: شهد تذبذبات بين 1.90% ، 12.00% مما يعكس التحديات التي تواجه الحكومة في ضبط الإنفاق العام.
نخلص إلى:
- يشير تطور المؤشر المركب والمؤشرات الفرعية إلى ارتباط وثيق بين برامج الإصلاح الاقتصادي وتحسين كفاءة الإنفاق، حيث أظهرت البيانات ارتفاعاً في كفاءة الإنفاق حتى عام ٢٠١٠، ثم استقراراً أو تراجعاً نسبياً بسبب التحديات الاقتصادية والسياسية (EI-Mahdy, 2018).
- تعكس البيانات أهمية مواصلة الإصلاحات المالية، مع التركيز على ضبط عجز الموازنة والدين العام، لتعزيز كفاءة الإنفاق العام ودعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في مصر.
- جدول (٣) تطور المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام في مصر والمؤشرات الفرعية المكونة له

ل سنة	مؤر النمو الائتوائى المركب(*)	دليل التنمية البشرية	الاستثمار العام / الناتج المحلى الاجمالى	الدين العام الخارجى/ الناتج المحلى الاجمالى	الدين العام المحلى / الناتج المحلى الاجمالى	عجز الميزان التجارى / ن م ج	عجز الموازنة/ ن م ج	مؤشر كفاءة الائتفاق العام المركب
	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y
1991	43.70	55.00	77.14	87.20	100.00	7.80	10.40	28.07
1992	44.08	55.50	76.96	74.50	76.26	2.40	5.50	52.72
1993	42.60	56.00	76.81	65.90	73.35	4.30	1.90	55.49
1994	43.92	56.50	76.68	62.60	70.84	5.60	3.10	53.76
1995	41.86	57.00	76.57	55.70	66.12	5.20	3.80	53.98
1996	43.20	57.50	76.47	46.60	65.69	5.50	3.70	55.93
1997	43.03	58.00	76.38	38.20	64.23	6.00	4.00	56.25
1998	41.95	58.50	76.31	38.10	65.72	9.40	4.70	49.05
1999	44.30	59.00	76.24	34.30	70.45	8.20	7.20	47.20
2000	42.69	59.50	76.18	29.20	72.21	6.60	9.20	44.98
2001	40.36	60.00	76.12	29.30	81.00	4.90	10.90	38.97
2002	36.95	60.50	76.07	34.90	87.02	4.30	11.70	32.12
2003	38.10	61.00	76.02	38.00	88.66	2.60	6.00	41.62
2004	40.61	61.50	75.98	39.90	89.66	1.40	9.00	39.81
2005	42.27	62.00	75.94	34.20	94.77	2.20	9.90	37.67
2006	45.42	62.50	75.90	28.90	95.05	1.60	9.20	42.52
2007	49.95	63.00	75.87	26.50	84.69	4.50	5.70	51.74
2008	50.69	63.50	75.84	20.80	73.47	5.60	6.90	54.60
2009	51.62	64.00	75.81	18.70	72.62	6.70	6.60	54.95
2010	55.28	64.50	75.78	16.80	73.45	5.20	7.90	57.72
2011	51.57	65.00	75.76	14.90	76.27	4.20	9.70	52.71
2012	50.47	65.50	75.73	14.40	74.14	7.90	9.90	47.70
2013	50.12	66.00	75.71	16.10	82.12	6.30	12.00	42.90
2014	49.90	66.50	75.69	13.70	85.29	8.40	11.30	40.23
2015	48.74	67.00	75.67	15.20	86.74	8.50	10.60	39.25
2016	48.89	67.50	75.65	20.80	96.70	9.60	9.80	34.03
2017	47.54	68.00	75.63	34.10	87.18	12.80	8.50	31.89
2018	47.53	68.50	75.62	37.90	79.15	9.90	9.10	37.10
2019	48.60	69.00	75.60	36.10	76.47	7.80	8.00	43.45
2020	48.04	69.50	75.59	34.50	77.11	7.20	7.60	44.40
2021	51.06	70.00	75.57	34.40	87.09	8.70	7.10	41.59
2022	52.47	70.50	75.56	34.20	80.36	6.80	5.30	50.31
2023	53.42	71.00	75.55	40.30	63.73	10.73	8.60	46.84
المتوسط	46.39	63.00	76.01	35.36	79.32	6.33	7.72	45.50
اعلى قيمة	55.28	71.00	77.14	87.20	100.00	12.80	12.00	57.72
ادنى قيمة	36.95	55.00	75.55	13.70	63.73	1.40	1.90	28.07

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، سنوات مختلفه.

ثالثاً: التفاعل بين سياسات الإصلاح المالي ومؤشرات كفاءة الإنفاق العام في مصر (١٩٩١-٢٠٢٣):

يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل رئيسية تتماشى مع مراحل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي في مصر، وذلك لفهم تأثير هذه السياسات على مؤشرات كفاءة الإنفاق العام، بناءً على البيانات الواردة في الجدولين (٢) و(٣).

المرحلة الأولى: (١٩٩١ - ٢٠٠٤) - بداية الإصلاحات والضبط المالي:

شهدت هذه المرحلة بداية تطبيق برامج الإصلاح المالي والاقتصادي، مع التركيز على ضبط العجز المالي وتخفيض الدين العام. وفقاً للبيانات (الجدول ٢)، كان متوسط عجز الموازنة/الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً نسبياً في هذه الفترة، حيث بلغ حوالي ٧.٧٪، مع تذبذب بين ١٠.٤٪ في عام ١٩٩١ و ٣.١٪ في عام ١٩٩٤، مما يعكس حالة عدم استقرار في كفاءة الإنفاق العام. في المقابل، يوضح الجدول (٣) أن المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام قد شهد تقلبات ملحوظة في هذه المرحلة، حيث بلغ متوسطه ٤٦.٠ تقريباً، مع أدنى قيمة له في بداية الفترة (٢٨.٠٧ في ١٩٩١) وارتفاع تدريجي حتى منتصف العقد الأول من الألفية (حوالي ٥٥.٩٣ في ١٩٩٦). أما مؤشر النمو الاحتوائي المركب فقد تراوح بين ٣٦.٩٥ و ٤٥.٤٢، مما يشير إلى أداء نمو متواضع ومتحفظ.

تشير هذه المؤشرات إلى أن الإصلاحات المالية المبكرة ساهمت في بعض التحسن البطيء في كفاءة الإنفاق، لكنها كانت محدودة بسبب الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية، وعجز الموازنة المرتفع، والدين العام الخارجي الكبير (بمتوسط حوالي ٦٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للجدول ٢).

المرحلة الثانية: (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) - تحسن ملحوظ مع تعميق الإصلاحات:

شهدت هذه المرحلة تعميقاً لبرامج الإصلاح المالي مع جهود لتحسين إدارة الدين العام والإنفاق. من البيانات (الجدول ٢) نلاحظ انخفاضاً في عجز الموازنة إلى مستويات أقل من ١٠٪، ووصول مؤشر النمو الاحتوائي إلى أعلى مستوى له في ٢٠١٠ (٥٥.٢٨) بحسب جدول (٣)، كما ارتفع المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق إلى ٥٧.٧٢ في عام ٢٠١٠، وهو أعلى مستوى خلال فترة الدراسة.

كما انخفض الدين العام الخارجي بشكل ملحوظ من متوسط ٣٥.٣٦% إلى مستويات أقل من ٢٠% في هذه المرحلة، مما ساهم في تخفيف الأعباء المالية وتحسين قدرة الدولة على الإنفاق بكفاءة.

المرحلة الثالثة: (٢٠١١ - ٢٠٢٣) - تحديات سياسية واقتصادية وتأثيرات الإصلاحات الأخيرة:
تأثرت هذه المرحلة بالأحداث السياسية والاقتصادية الكبرى منذ ٢٠١١، مما أدى إلى تذبذب في بعض المؤشرات المالية والاقتصادية. ويعكس الجدول (٢) ارتفاعات وانخفاضات في عجز الموازنة بين ٥.٣% و ١٢%، مع متوسط حوالي ٨%، بالإضافة إلى تذبذب الدين العام المحلي عند مستويات مرتفعة.

في المقابل، يظهر المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق تراجعاً نسبياً بعد عام ٢٠١٠ إلى مستويات بين ٣١.٨٩ و ٥٠.٣١، مع متوسط ٤٢.٥ تقريباً، مما يشير إلى تأثير الضغوط السياسية والاقتصادية على كفاءة استخدام الموارد المالية العامة، وبحسب تقرير وزارة المالية المصرية (٢٠٢٢) أشار إلى أن الفترات السياسية المتقلبة أثرت على استقرار الإنفاق وكفاءته.

ومع ذلك، فقد استمر مؤشر التنمية البشرية في التحسن التدريجي، حيث وصل إلى ٧١ في عام ٢٠٢٣، مما يعكس بعض النجاحات في القطاعات الاجتماعية رغم التحديات المالية.

نخلص إلى:

توضح البيانات والتحليلات أن سياسات الإصلاح المالي في مصر كان لها تأثير واضح على مؤشرات كفاءة الإنفاق العام. حيث ساهمت المرحلة الثانية (٢٠٠٥-٢٠١٠) في تحقيق أفضل مستويات كفاءة عبر تحسين المؤشرات المالية وتقليل الدين والعجز، بينما تأثرت كفاءة الإنفاق في المرحلة الثالثة (٢٠١١-٢٠٢٣) بالظروف السياسية والاقتصادية، مع استمرار جهود الإصلاح المالي.

وهذا يبرز أهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى جانب استمرارية الإصلاحات المالية لتحقيق تحسين مستدام في كفاءة الإنفاق العام، وهو ما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

رابعاً: أوجه القصور والفجوات التي واجهت سياسات الإصلاح المالي في مصر، والعوامل المؤسسية والاقتصادية التي حدّت من فاعلية التدخلات المالية

رغم تبني مصر لعدة موجات من الإصلاح المالي منذ أوائل التسعينيات، إلا أن النتائج على مستوى كفاءة الإنفاق العام لم تكن دوماً على مستوى الطموحات التنموية، وقد أظهرت البيانات في الجدولين (٢) و(٣) أن التحسن كان متذبذباً ومحدوداً في فترات معينة، وهو ما يكشف عن مجموعة من أوجه القصور والعوامل المقيدة لفاعلية تلك السياسات، نعرضها فيما يلي:

١- أوجه القصور في تصميم وتنفيذ سياسات الإصلاح المالي:

أ-عدم الاستمرارية والاتساق الزمني في السياسات:

عانت برامج الإصلاح من تذبذب في التطبيق، خاصة في فترات التحول السياسي والاجتماعي، مما أثر سلباً على مصداقية السياسات المالية في الأجل الطويل. على سبيل المثال، بعد ٢٠١١، اتجهت الحكومة نحو توسيع الإنفاق الاجتماعي دون وجود إصلاح ضريبي متزامن يضمن الاستدامة المالية^(٢٥).

ب-الاعتماد على أدوات قصيرة الأجل للتمويل:

أظهر الجدول (٢) اعتماداً مفرطاً على الدين العام المحلي، من خلال أدون الخزنة قصيرة الأجل لتمويل العجز، ما يزيد من أعباء خدمة الدين العام ويضعف من مرونة الموازنة العامة.

ج- ضعف كفاءة تخصيص الموارد:

رغم زيادة إجمالي الإنفاق العام، لم تُحقق بعض القطاعات الحيوية - كالتعليم والصحة - العائد المتوقع، نتيجة لضعف استهداف الإنفاق، حيث ظل الإنفاق الجاري يطغى على الاستثماري.

د- قصور نظام الرقابة والتقييم:

غياب آليات فعالة لرصد نتائج البرامج المالية وتقييم أثرها على المدى الطويل أدى إلى استمرار نمط الإنفاق غير المنتج، وغياب محاسبة دقيقة لمخرجات المشاريع العامة.

(25) (IMF; 2017). Country Reports: Arab Republic of Egypt. Washington, D.C.

٢- العوامل المؤسسية والهيكلية المُقيّدة للفاعلية:

أ- ضعف كفاءة الإدارة المالية العامة:

لا تزال نظم إعداد الموازنة، وإدارة الإنفاق العام، تنفقر إلى الشفافية، والموازنة لا تعتمد بشكل كامل على التخطيط بالأداء، مما يقلل من فعالية الصرف ويضعف الربط بين الأهداف التنموية والموارد المالية (٢٦)

ب- البيروقراطية وتداخل الاختصاصات:

تشكل البيروقراطية الإدارية عائقاً أمام تنفيذ الإصلاحات المؤسسية المصاحبة للسياسات المالية، وهو ما حدّ من تحقيق نتائج ملموسة في إدارة الإنفاق العام (٢٧).

ج- الفساد وضعف المساءلة:

يشير تقرير الشفافية الدولية إلى أن الفساد في عقود الإنفاق الحكومي والمشتريات أضعف من كفاءة التدخلات المالية وأدى إلى هدر كبير في الموارد (٢٨)

د- الضغوط الاقتصادية والاجتماعية:

حدّت الفجوات الاجتماعية الواسعة، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، من قدرة الحكومة على خفض الإنفاق الجاري أو توجيهه نحو أولويات استراتيجية، حيث استمر الاعتماد على دعم الطاقة والدعم السلمي طويلاً رغم عبء الموازنة.

٣- فجوات في استهداف الإنفاق والاستجابة للتغيرات الهيكلية:

أ- عدم موازنة الإنفاق مع التحولات الديموغرافية:

لم تواكب بنود الإنفاق العام التحولات في التركيبة السكانية مثل النمو السكاني وارتفاع عدد السكان في سن العمل، مما أثر على جودة الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية.

ب- غياب الربط الفعلي بين الإنفاق والنمو الاحتوائي:

(26) OECD (2019). *Budgeting and Public Expenditures in Egypt*.

(27) (World Bank, 2020). *Egypt: Public Expenditure Review*. Washington, D.C.

(28) (Transparency International, 2021). *Corruption Perceptions Index: Egypt Report*.

أظهر الجدول (٣) أن التحسن في مؤشر كفاءة الإنفاق لا يقترن دائماً بتحسن في مؤشر النمو الاحتوائي، مما يدل على أن الإنفاق لم يكن موجهاً بشكل فعال لتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الشامل، لا سيما في المناطق الريفية والحدودية.

ج- نقص الشفافية في إعداد الموازنة العامة:

رغم بعض التحسن في السنوات الأخيرة، إلا أن مؤشرات الميزانية المفتوحة تشير إلى تدني مستويات الشفافية ومشاركة الجمهور في مراحل الموازنة المختلفة، ما يؤثر سلباً على فعالية الإنفاق.

نخلص إلى:

يمكن القول أن فعالية سياسات الإصلاح المالي في مصر قد واجهت تحديات مؤسسية واقتصادية أعاقَت الاستفادة القصوى من موارد الدولة العامة، وأضعفت كفاءة الإنفاق، رغم بعض النجاحات المرحلية، ويتطلب الأمر معالجة جذرية لأوجه القصور في منظومة الإدارة المالية العامة، وتطوير البنية المؤسسية، وتعزيز الشفافية والرقابة وربط الموازنة بالأداء، مع ضمان العدالة في توزيع الإنفاق لتعزيز النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة.

المبحث الثالث

قياس أثر سياسات الإصلاح المالي في مصر على كفاءة الإنفاق العام (١٩٩١-٢٠٢٣)
يهدف هذا المبحث إلى تقدير نموذج قياسي لقياس أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية المرتبطة بسياسات الإصلاح المالي على مؤشر مركب لكفاءة الإنفاق العام في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، وذلك من خلال مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تمثل أبرز أدوات الإصلاح المالي.

المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير	مبرر الاختيار وأهميته في النموذج
Y	المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام	تابع	يمثل كفاءة الإنفاق العام، الهدف الأساسي للدراسة هو قياس أثر الإصلاحات المالية عليه.
X ₁	الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي	مستقل	يعكس قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات الضريبية، مؤشر مهم لتمويل الإنفاق العام وتحسين كفاءته.
X ₂	النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي	مستقل	يعبر عن حجم الإنفاق العام مقارنة بحجم الاقتصاد، له تأثير مباشر على كفاءة تخصيص الموارد.
X ₃	معدل التضخم	مستقل	مؤشر مهم لاستقرار اقتصادي، ارتفاع التضخم قد يقلل من كفاءة الإنفاق بسبب فقدان القوة الشرائية وتأثيره على التوقعات الاقتصادية.
X ₄	سعر الصرف	مستقل	يؤثر على تكلفة الواردات والخدمات الحكومية، ويعكس الاستقرار الخارجي للاقتصاد، ما يؤثر على كفاءة الإنفاق العام.

وبأخذ النموذج الشكل التالي:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + \alpha_3 X_3 + \alpha_4 X_4$$

أولاً: اختبار سكون السلسلة الزمنية (اختبار جذر الوحدة) (Unit Root Test):

يُعد فحص درجة تكامل المتغيرات خطوة أساسية في النمذجة القياسية للسلاسل الزمنية، وذلك لتحديد مدى استقرار البيانات وتحديد المنهجية المناسبة لتقدير العلاقات بين المتغيرات، وفي هذا السياق، تم تطبيق اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لتحديد ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى $I(0)$ أم تحتاج إلى الفرق الأول لتصبح مستقرة. $I(1)$ ، وهذا ما يوضحه جدول (٤).

١ - المتغير التابع: المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام (Y)

جاء مستقراً عند المستوى $I(0)$ ، وهذا يشير إلى أن المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام لا يحتوي على جذر وحدة (unit root) ، مما يعني أن تقلباته قصيرة الأجل وليست عشوائية أو تزايدية على المدى الطويل، وهذه النتيجة تتيح إمكانية استخدام هذا المتغير ضمن نماذج الانحدار دون الحاجة إلى تحويله إلى الفروق الأولى، مما يسهل عملية التقدير^(٢٩).

٢ - المتغيرات المستقلة:

أ - الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي (X_1) : جاء مستقراً عند الفرق الأول $I(1)$ ، وهذا يشير إلى أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة وتُظهر اتجاهًا غير مستقرًا طويل الأجل، لكن يمكن تحويلها إلى سلسلة مستقرة بأخذ الفرق الأول، وتعكس هذه النتيجة الطبيعة المتغيرة لمعدلات التحصيل الضريبي في ظل الإصلاحات المالية والتحول الاقتصادي التي مرت بها مصر^(٣٠).

ب - النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي (X_2) : جاء مستقرًا عند المستوى $I(0)$ ، ويعني هذا أن تلك النسبة ظلت ضمن نطاقات مستقرة نسبيًا خلال فترة الدراسة، على الرغم من التغيرات الهيكلية في مكونات الإنفاق، وهذا يعزز من إمكانية إدراج المتغير في النموذج القياسي دون الحاجة إلى تحويله، ويعكس كفاءة السياسات الحكومية في السيطرة النسبية على هيكل النفقات^(٣١).

ج - معدل التضخم (X_3) : جاء مستقرًا عند المستوى $I(0)$ وهذا يشير إلى أن معدل التضخم في مصر خلال الفترة محل الدراسة لم يتبع سلوكًا تصاعديًا غير محدود، بل كان يتحرك حول متوسط ثابت، على الرغم من وجود فترات من الارتفاع، وهذا الاستقرار الإحصائي لمعدل التضخم يعكس أهمية تضمينه كمؤشر تفسيري قادر على التأثير على كفاءة الإنفاق العام^(٣٢).

د - سعر الصرف (X_4)

جاء غير مستقرًا عند الفرق الأول $I(1)$ ، وهذا يعكس تقلبات سعر الصرف الحادة التي شهدتها مصر على مدار العقود الثلاثة، خاصة مع فترات التعويم وخضوع الجنيه المصري لقوى السوق،

(٢٩) Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic Econometrics* (5th ed.). McGraw-Hill. pp. 709–713

(٣٠) IMF (2023). *Fiscal Monitor: On the Path to Policy Normalization*. International Monetary Fund.

(٣١) Ministry of Finance (2023). *Financial Year Budget Performance Report*. Government of Egypt

(٣٢) World Bank (2023). *Global Economic Prospects – Egypt Chapter*

وهذه النتيجة تؤكد ضرورة أخذ الفرق الأول لهذا المتغير قبل إدراجه في النموذج، كما تعكس أن سعر الصرف عنصر مهم وغير مستقر في هيكل الاقتصاد الكلي ويؤثر على كفاءة الإنفاق الحكومي^(٣٣).

ومن الواضح أن بعض المتغيرات Y ، X_2 ، X_3 مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، بينما متغيرات أخرى X_1 ، X_4 تحتاج إلى الفرق الأول لتصبح مستقرة $I(1)$ ، لذلك، لا يجوز استخدام النماذج الخطية الاعتيادية (OLS) مباشرة دون معالجة الفروق، لأن وجود متغيرات بمراتب تكامل مختلفة قد يؤدي إلى نتائج زائفة (spurious regression)، وفي هذه الحالة، يستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL Model)، لأنه يسمح بدمج متغيرات من مراتب تكامل مختلفة بشرط ألا تكون أي من المتغيرات من رتبة أعلى من $I(1)$ ^(٣٤).

جدول (٤) اختبار سكون السلسلة الزمنية (اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

المتغيرات	عند المستوى $I(0)$	الفرق الأول $I(1)$			درجة التكاثر ل
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون	
Y	t-statistics	-3.019191	-3.511038	0.042085	I(0)
	p-value	0.0437	0.0551	0.6890	
X1	t-statistics	-1.405375	-3.412417	-0.876949	I(1)
	p-value	0.5673	0.0675	0.3284	
X2	t-statistics	-3.258435	-3.686992	-0.438978	I(0)
	p-value	0.0256	0.0380	0.5163	
X3	t-statistics	-3.176312	-3.638574	-1.253582	I(0)
	p-value	0.0309	0.0421	0.1887	
X4	t-statistics	0.670734	-1.169531	1.888847	I(1)
	p-value	0.9895	0.9000	0.9838	

⁽³³⁾ Central Bank of Egypt (2023). Monthly Statistical Bulletin – Exchange Rates.

⁽³⁴⁾ Pesaran, M. H., & Shin, Y. (1999). An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis. In Econometrics and Economic Theory in the 20th Century (Cambridge University Press).

ثانياً: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك:

جاءت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأقصى عند مستوى ٥%، كما بجدول (٥) مما يعنى رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل بأن متغيرات الدراسة متكاملة، ومن ثم يتحقق بينهم علاقة توازن فى الاجل الطويل عند مستوى ٥%.

جدول (٥) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.219265	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

١ - التفسير الاحصائى لنتائج تقدير العلاقة فى الاجل الطويل:

يمكن تلخيص ذلك فى الجدول التالى:

المؤشر	القيمة	التفسير
R-squared	0.938	يفسر النموذج ٩٣.٨% من التغير فى كفاءة الإنفاق العام، وهو مؤشر قوى جداً.
Adjusted R-squared	0.867	معدل التفسير المعدل يأخذ فى الحسبان عدد المتغيرات، ويؤكد قوة النموذج.
F-statistic	13.22 (p = 0.000017)	تشير إلى معنوية النموذج ككل، والاحتمالية تدل على أنه متميز إحصائياً.
Durbin-Watson stat.	2.50	يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي. (Autocorrelation)

ومن خلال نتائج تقدير العلاقة كما بالجدول (١٩) يمكن وضعها فى الصورة الخطية التالية:

$$Y = -71.05 + 3.66X_1 - 0.46X_2 + 0.29X_3 - 3.25X_4$$

2- التفسير الاقتصادي لنتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل:

من خلال التفسير الاحصائي السابق لنتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل كما بالجدول (٦)، جاءت اشارات كل المتغيرات المستقلة لتوافق افتراضات النظرية الاقتصادية، باستثناء التضخم X_3 ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

أ- الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي (X_1)

- المعامل (3.66) موجب.
- الدلالة الإحصائية: عالية جدًا. ($p = 0.0001$)
- التفسير: يشير هذا إلى أن زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ١% من الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة كفاءة الإنفاق العام بنسبة ٣.٦٦%، مما يعكس أهمية تعبئة الموارد الذاتية بشكل فعال في تحسين كفاءة الإنفاق، وتلك النتيجة تتوافق هذا مع ما أشار إليه (Tanzi & Zee, 1997^(٣٥))، بأن القدرة على تعبئة الإيرادات تمكن الحكومات من تمويل إنفاق عام ذي جودة دون الاعتماد المفرط على الاقتراض.

ب - النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي (X_2)

- المعامل (-0.456) سالب.
- الدلالة الإحصائية: مقبولة. ($p = 0.0077$)
- التفسير: زيادة النفقات العامة كنسبة من الناتج تؤدي إلى انخفاض كفاءة الإنفاق العام، مما قد يعكس هدرًا أو إنفاقًا غير رشيد في بعض الفترات، وهو ما يتسق مع الأدبيات التي تحذر من التوسع في الإنفاق دون إصلاح هيكلي (Afonso et al., 2005^(٣٦))، وهذا يعزز فرضية أن حجم الإنفاق لا يضمن كفاءته ما لم يكن موجّهًا وفعالًا

(35) Tanzi, V., & Zee, H. H. (1997). *Fiscal Policy and Long-Run Growth*. IMF Staff Papers

(36) Afonso, A., Schuknecht, L., & Tanzi, V. (2005). *Public Sector Efficiency: An International Comparison*. Public Choice

ج - معدل التضخم (X_3)

- المعامل: (0.29) . موجب.
- الدلالة الإحصائية: غير معنوى. ($p = 0.2229$)
- التفسير: يشير هذا إلى أن التغيرات في معدل التضخم - رغم تأثيره النظري المحتمل - لم تكن ذات أثر إحصائي ثابت على كفاءة الإنفاق العام خلال فترة الدراسة. وقد يرجع ذلك إلى:
 - تدخلات السياسة النقدية والمالية لمعادلة آثار التضخم.
 - أن التضخم كان ناتجاً عن عوامل عرض لا تؤثر مباشرة في كفاءة الإنفاق (مثل التضخم المستورد)،
 - ضعف مرونة بنية الإنفاق العام تجاه التغيرات السعرية.

د - سعر الصرف (X_4)

- المعامل: (-3.25) سلبى وبقوة.
 - الدلالة الإحصائية: قوية. ($p = 0.0052$)
 - التفسير: يشير إلى أن تدهور قيمة العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف) يؤثر سلباً على كفاءة الإنفاق العام، نتيجة زيادة كلفة الواردات الحكومية وخدمة الدين الخارجي.
- وتلك النتيجة أيضاً تتسق مع تحليلات صندوق النقد الدولي التي تشير إلى أن تقلبات سعر الصرف تؤثر على القدرة المالية والاستقرار المالي للدول النامية.
- نخلص إلى:**

أن سياسات الإصلاح المالي التي تركز على تعبئة الموارد (مثل تعزيز الإيرادات الضريبية) لها أثر إيجابي واضح على كفاءة الإنفاق العام، بينما تؤدي العوامل الاقتصادية غير المستقرة مثل التضخم وسعر الصرف المرتفع إلى تقويض هذه الكفاءة، وتشير النتائج كذلك إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي دون تحسين الكفاءة المؤسسية قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

جدول (٦) نتائج تقدير العلاقة فى الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	3.655664	0.689606	5.301091	0.0001
X2	-0.456016	0.843013	-0.540936	0.٠٠77
X3	0.289553	0.226201	1.280067	0.٢229
X4	-3.252710	0.969122	-3.356348	0.0052
C	-71.05223	33.96082	-2.092183	0.0566
R-squared	0.938495	Mean dependent var	45.22448	
Adjusted R-squared	0.867527	S.D. dependent var	7.494969	
S.E. of regression	2.727928	Akaike info criterion	5.146063	
Sum squared resid	96.74066	Schwarz criterion	5.900433	
Log likelihood	-58.61792	Hannan-Quinn criter.	5.382323	
F-statistic	13.22430	Durbin-Watson stat	2.505417	
Prob(F-statistic)	0.000017			

ثالثاً: نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات محل الدراسة (ECM):

يُظهر النموذج أن العلاقة طويلة الأجل التي تم تقديرها مسبقاً بين المتغيرات المستقلة X_1 ، X_2 ، X_4 والمتغير التابع (كفاءة الإنفاق العام) تمت ترجمتها إلى نموذج تصحيح الخطأ الذي يسمح بتقدير الديناميكية قصيرة الأجل للعلاقات، مع الحفاظ على التكامل مع العلاقة طويلة الأجل من خلال معامل تصحيح الخطأ (ECM)، وهذا ما يوضحه جدول (٧).

١ - معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term)

- $CointEq(-1) = -0.5578$ ، وهو دال جداً إحصائياً. ($P = 0.0000$)
- التفسير: يشير إلى أن حوالي ٥٥.٨% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه خلال سنة، (بمعنى أن التصحيح يحتاج سنة و ١٠ شهور تقريباً) حتى يصل الى قيمته التوازنية.

٢- التفسير الاحصائي: تم تلخيصه في الجدول التالي:

المؤشر	القيمة	التقييم
$R\text{-squared} = 0.85$	عالية	النموذج يفسر ٨٥% من التغير في كفاءة الإنفاق العام.
$Adjusted R^2 = 0.767$	جيد جدًا	يشير إلى جودة تفسير المتغيرات المستقلة بعد تعديل عددها
$Durbin\text{-}Watson = 2.50$	مناسبة جدًا	لا توجد مشكلة في الارتباط الذاتي في البواقي.
$F\text{-statistic}$ دالة ($P < 0.01$)	النموذج ككل ذو دلالة إحصائية قوية.	

٣- التفسير الاقتصادي: أمكن تلخيصه في الجدول التالي:

المتغير	معامل التأثير	الدلالة الإحصائية	التفسير الاقتصادي
$D(X_1)$	موجب	دال جدًا (0.0001)	زيادة الإيرادات الضريبية تؤدي إلى تحسن فوري في كفاءة الإنفاق العام، مما يشير إلى أن توسيع القاعدة الضريبية أو تحسين التحصيل يعزز فعالية تخصيص الموارد العامة.
$D(X_1(-3))$ و $D(X_1(-2))$	سالب	دالة إحصائية	يُشير إلى أن الأثر الإيجابي للإيرادات قد يتراجع أو ينعكس جزئيًا بعد فترتين إلى ثلاث فترات، ربما نتيجة ارتفاع التكاليف الإدارية أو ضعف توجيه الموارد.
$D(X_2(-1))$ و $D(X_2)$	سالب	دالة إحصائية	النفقات العامة تؤثر سلبًا على كفاءة الإنفاق في الأجل القصير، مما يُشير إلى أن الزيادة غير المنضبطة في الإنفاق قد تؤدي إلى تبديد الموارد أو سوء استخدامها، خاصة إذا لم تكن موجهة نحو بنود استثمارية.
$D(X_4(-3))$ و $D(X_4(-1))$	سالب	دالة إحصائية	انخفاض قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف) يؤثر سلبًا على الكفاءة، بسبب ارتفاع تكلفة الواردات الحكومية والخدمات، وهو ما يقوض فاعلية الإنفاق العام
$D(X_4(-3))$ و $D(X_4)$	سالب	دالة إحصائية	ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية) بعد ثلاث فترات زمنية يؤدي إلى تراجع ملحوظ في كفاءة الإنفاق العام..

جدول (٨) نتائج تقدير العلاقة فى الاجل القصير

نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	1.434015	0.245644	5.837782	0.0001
D(X1(-1))	0.031698	0.431430	0.073472	0.9425
D(X1(-2))	-1.226968	0.270000	-4.544329	0.0006
D(X1(-3))	-0.676900	0.222985	-3.035634	0.0096
D(X2)	-0.652903	0.158446	-4.120663	0.0012
D(X2(-1))	-0.886846	0.305617	-2.901819	0.0124
D(X4)	-0.185084	0.336297	-0.550357	0.5914
D(X4(-1))	-1.088211	0.408989	-2.660731	0.0196
D(X4(-2))	-0.521055	0.327709	-1.589992	0.1359
D(X4(-3))	-1.367727	0.344526	-3.969874	0.0016
CointEq(-1)*	-0.557841	0.084716	-6.584835	0.0000
R-squared	0.850165	Mean dependent var	-0.238621	
Adjusted R-squared	0.766924	S.D. dependent var	4.801968	
S.E. of regression	2.318293	Akaike info criterion	4.801236	
Sum squared resid	96.74066	Schwarz criterion	5.319865	
Log likelihood	-58.61792	Hannan-Quinn criter.	4.963664	
Durbin-Watson stat	2.505417			

نخلص إلى أن:

١- الإيرادات الضريبية (X_1) تمثل عنصراً محورياً لتحسين كفاءة الإنفاق، لا سيما على المدى القصير.

٢- النفقات العامة (X_2) إذا لم تُدار بكفاءة، قد تؤدي إلى إضعاف الأداء المالي العام.

٣- سعر الصرف (X_4) يُعد من العوامل المؤثرة سلبياً على المدى القصير، ويجب إدماجه في استراتيجية استقرار الاقتصاد الكلي.

استمرار العلاقة التوازنية طويلة الأجل مع إمكانية التصحيح يُشير إلى فعالية أدوات الإصلاح المالي في التأثير على كفاءة الإنفاق.

رابعاً: اختبار سببية جرانجر

تشير نتائج اختبار جرانجر إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات الضريبية (X_1) إلى كفاءة الإنفاق العام (Y)، حيث بلغت قيمة $F = 2.645$ و $P = 0.090$ ، مما يدل على دلالة عند مستوى ١٠٪، وهذه النتيجة تعني أن زيادة الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تسهم في تفسير التغيرات المستقبلية في كفاءة الإنفاق العام، وهو ما يمكن تفسيره بأن الدول التي تحقق مستويات أعلى من الإيرادات الضريبية تكون أقدر على تمويل الإنفاق العام بكفاءة، لا سيما إذا كان التحصيل الضريبي يتم في إطار سياسات مالية رشيدة وعدالة توزيع الأعباء.

وفي المقابل، لم تظهر بقية المتغيرات (X_2 الدين العام، X_3 التضخم، X_4 سعر الصرف) أى علاقة سببية ذات دلالة إحصائية نحو كفاءة الإنفاق العام. وهذا يُظهر أن هذه المتغيرات، رغم أهميتها النظرية، لم يكن لها أثر سببي مباشر على مؤشر كفاءة الإنفاق في النموذج محل التقدير خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

التفسير الاقتصادي:

- العلاقة السببية بين الإيرادات الضريبية وكفاءة الإنفاق العام تعكس أن التحسين في موارد الدولة الضريبية قد ينعكس إيجاباً على تحسين جودة توزيع تلك الموارد، خاصة في مجالات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وهو ما يرفع كفاءة الإنفاق.
- عدم وجود علاقة سببية من التضخم أو الدين العام إلى الكفاءة قد يعكس أن تأثير هذه المتغيرات يتم عبر قنوات غير مباشرة أو في آجال زمنية أطول.

جدول (٩) اختبار سببية جرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Granger Cause Y	31	2.64524	0.0900
Y does not Granger Cause X1		0.95705	0.3971
X2 does not Granger Cause Y	31	1.22109	0.3113
Y does not Granger Cause X2		0.69809	0.5066
X3 does not Granger Cause Y	31	0.10951	0.8967
Y does not Granger Cause X3		0.28882	0.7515
X4 does not Granger Cause Y	31	0.13176	0.8771
Y does not Granger Cause X4		1.56596	0.2280

نخلص إلى:

أن كفاءة الإنفاق العام في مصر تتأثر بشكل كبير بالإيرادات الضريبية، ويُعد تحسين كفاءة التحصيل الضريبي مدخلاً رئيسياً لتعزيز الإنفاق الحكومي الرشيد. في المقابل، يمثل تزايد الدين العام وتباطؤ النمو الاقتصادي معوقات هيكلية تقوض هذه الكفاءة، وهو ما يتطلب سياسات إصلاحية مستدامة تستهدف إدارة الدين وتحفيز النمو.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- قامت هذه الدراسة باختبار الفرضية الرئيسية التالية:

"توجد علاقة إيجابية بين سياسات الإصلاح المالي وكفاءة الإنفاق العام في مصر خلال الفترة (1990-2023)."

وقد أظهرت نتائج التحليلين التحليلي والقياسي دعماً جزئياً لهذه الفرضية؛ إذ أظهر النموذج القياسي أن هناك علاقة معنوية موجبة بين الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام ، وهو ما يعكس أن تحسين جانب الإيرادات يُسهم في رفع الكفاءة.

في المقابل، كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي وبين المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام، مما يشير إلى أن زيادة حجم الإنفاق، في ضوء ضعف التخصيص وغياب الرقابة، قد تؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد العامة، وهو ما يتماشى مع واقع الاقتصاد المصري خلال بعض الفترات محل الدراسة، حيث طغى الإنفاق الجاري والدعم غير المستهدف على الإنفاق الإنتاجي والاجتماعي.

وعليه، فإن الفرضية الرئيسية ثبتت صحتها جزئياً؛ حيث توجد علاقة إيجابية بين بعض أدوات الإصلاح المالي (خاصة على جانب الإيرادات) وكفاءة الإنفاق، في حين أن بعض أدوات الإصلاح - مثل زيادة الإنفاق العام دون إصلاح هيكل حقيقي - قد ترتبط بعلاقة عكسية مع الكفاءة.

٢- تحسن نسبي في مؤشر كفاءة الإنفاق العام خلال بعض فترات الإصلاح:

بلغ متوسط المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام نحو 45.5 خلال فترة الدراسة، مسجلاً أعلى قيمة في عام ٢٠١٠ (57.72) ، مما يعكس نجاحاً نسبياً للإصلاحات خلال هذه الفترة، بينما سجلت أدنى قيمة في عام ١٩٩١ (28.07) .

٣- تفاوت تأثير السياسات المالية باختلاف المراحل الزمنية:

حققت مصر أفضل أداء مالي خلال المرحلة الثانية (٢٠٠٥-٢٠١٠)، والتي تميزت بتحسين في

مؤشرات الدين العام وعجز الموازنه، مقارنة بالمرحلتين الأولى (١٩٩١-٢٠٠٤) والثالثة (٢٠١١-٢٠٢٣)، التي اتسمت بعدم الاستقرار وتذبذب الأداء المالي.

٤- استمرار الاختلال في تخصيص الموارد العامة:

رغم محاولات الإصلاح، ظل الإنفاق الجاري يستحوذ على النصيب الأكبر من الموازنة على حساب الإنفاق الاستثماري والاجتماعي، مما أثر سلباً على كفاءة تخصيص الموارد.

٥- ضعف الاستجابة المؤسسية لتفعيل الإصلاح المالي:

كشفت النتائج عن وجود قصور هيكلي ومؤسسي، تمثل في غياب موازنة البرامج والأداء، وضعف الشفافية، وعدم اتساق السياسات، مما أعاق تحقيق كفاءة مستدامة في الإنفاق العام.

٦- أثر محدود للإصلاح المالي على المؤشرات الاجتماعية:

لم تنعكس الإصلاحات المالية بشكل كافٍ على الإنفاق الاجتماعي، حيث تراجعت مخصصات التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة.

٧- العوامل الكلية تؤثر سلباً على كفاءة الإنفاق:

أثبت النموذج القياسي أن تذبذب سعر الصرف له أثر سلبي معنوي على كفاءة الإنفاق العام، مما يؤكد أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي كمدخل ضروري لتحسين كفاءة الإنفاق، كما أن التضخم كان ناتجاً عن عوامل عرض لا تؤثر مباشرة في كفاءة الإنفاق .

ثانياً: التوصيات: بناءً على ما سبق من نتائج، توصي الدراسة بما يلي:

١- تبني إطار شامل لإعداد الموازنة العامة قائم على الأداء والنتائج:

ينبغي اعتماد موازنة البرامج والأداء بشكل تدريجي، بهدف ربط الإنفاق العام بالمرجات التنموية، وتحقيق

الاستخدام الأمثل للموارد.

٢- إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام:

يجب تعزيز مخصصات الإنفاق الاستثماري والاجتماعي (الصحة والتعليم)، وتخفيض الإنفاق

الجاري

غير المنتج، بما يعزز النمو الاحتوائي والتنمية البشرية.

٣- تعزيز الشفافية والرقابة على الإنفاق الحكومي:

تفعيل آليات الرقابة المالية وتوسيع مشاركة المجتمع المدني والبرلمان في إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة، للحد من الهدر المالي والفساد.

٤- إصلاح منظومة الدعم بشكل تدريجي وفعال:

تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي موجه للفئات المستحقة، لضمان العدالة والكفاءة في التوزيع، دون التأثير السلبي على الفقراء.

٥- تحسين إدارة الدين العام:

تنويع أدوات الدين وزيادة الاعتماد على التمويل طويل الأجل بدلاً من أذون الخزنة قصيرة الأجل، لتقليل أعباء خدمة الدين وتعزيز القدرة المالية للدولة .

٦- ضبط التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي:

يجب على صناع السياسات المالية والنقدية العمل المتكامل لضبط معدلات التضخم وتقليل تذبذبات سعر الصرف، باعتبارهما من أبرز العوامل المؤثرة في كفاءة الإنفاق العام.

٧- اعتماد مؤشرات مركبة دورية لقياس الكفاءة:

توصي الدراسة باستخدام المؤشر المركب لكفاءة الإنفاق العام الذي تم تطويره ضمن الدراسة كأداة تحليلية لمتابعة الأداء المالي بصفة دورية، وتقييم أثر السياسات.

المراجع

- (¹) IMF (2020). **Fiscal Monitor: Policies for the Recovery**. International Monetary Fund.
- (²) Tanzi, V., & Schuknecht, L. (2000). **Public Spending in the 20th Century: A Global Perspective**. Cambridge University Press.
- (³) (Tanzi, V., & Schuknecht, L. 2000. Pp.1-20)
- (⁴) Afonso, A., Schuknecht, L., & Tanzi, V. (2010). Public Sector Efficiency: Evidence for New EU Member States and Emerging Markets. **Applied Economics**, Vol 42, Issue 17, pp 2147–2164.
<https://doi.org/10.1080/00036840701765460>
- (⁵) IMF (International Monetary Fund). (2023). **Arab Republic of Egypt: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation and Request for Extended Fund Facility Arrangement**. IMF Country Report No. 23/1. Washington, DC: International Monetary Fund.
: <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/01/24/Arab-Republic-of-Egypt>
- (6) Gupta, S., & Verhoeven, M. (2001). The Efficiency of Government Expenditure: Experiences from Africa. **Journal of Policy Modeling**, Vol 23 . Issue 4. pp 433–467.
[https://doi.org/10.1016/S0161-8938\(00\)00036-3](https://doi.org/10.1016/S0161-8938(00)00036-3)
- (⁷) OECD (2024). **Public Financial Management Performance and Reform in MENA Countries**. OECD Working Papers, Paris.
- (⁸) IMF. (2024). **Arab Republic of Egypt: Technical Assistance Report – Public Investment Management** Assessment (Technical Assistance Report No. 2024/028). Washington, DC: International Monetary Fund.
- (⁹) OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). (2024). **OECD Economic Surveys: Egypt** 2024. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/af900de2-en>
- (¹⁰) إبراهيم المصرى & محمودائل. (٢٠٢٣). أثر إصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر: (مؤشر مركب)،

مجلة البحوث الإدارية، مجلد ٤١، العدد ٤، ص ص ٣٣-١:

<https://doi.org/10.21608/jso.2022.165186.1047>

(¹¹) عبد الله، م؛ مصطفى، ن؛ البلي، خ. (٢٠٢٠). أثر سياسات الإصلاح المالي على كفاءة الإنفاق العام في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨.

مجلة البحوث الاقتصادية المصرية، ١٢ مجلد ١٢، العدد ٢، ص ص ٨٥-١١٢.

(¹²) Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2010). **This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly**. Princeton University Press. Pp 110-120.

(13) (Tanzi, V., & Schuknecht, L. (2000))

(14) (Afonso, A., Schuknecht, L., & Tanzi, V. (2010).)

(15)- OECD (2008). **Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide**. Paris: OECD Publishing.

- UNDP (2020). **Human Development Report: Technical Notes**. New York: United Nations Development Programme.

- Alkire, S., & Foster, J. (2011). Counting and Multidimensional Poverty Measurement. **Journal of Public Economics**, Vol 95, Issue 7 . pp 476-487.

- Booyesen, F. (2002). An Overview and Evaluation of Composite Indices of Development. **Social Indicators Research**, Vpl 59, Issue 2, pp 115-151.

(16) - النكاش، هالة. (2018). **السياسات المالية والنمو الاقتصادي في الدول العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المركز، رقم الكتاب: ٤٦٢، ص ص ١١٥-١١٧.

- عبد المطلب، حمدي. (٢٠٠٩). **"إصلاح المالية العامة في مصر: تقييم نقدي لبرامج الإصلاح"**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دراسات التنمية العربية، رقم الإصدار: ٠٩٠٧، ص ص ٤٨-٥٠.

(17) -World Bank. (2007). **Egypt: Public Expenditure Review**. Washington, D.C.: World Bank, Report No. 40198-EG.

- International Monetary Fund (IMF). (2010). **Arab Republic of Egypt: Selected Issues**. IMF Country Report No. 10/94. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- (18) IMF. (2022). **Arab Republic of Egypt: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation**. IMF Country Report No. 22/67.
- (19) IMF. (2022). **Egypt: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation**.
- (20) El-Mahdy, A. (2018). Public Spending Efficiency in Egypt: An Empirical Analysis. **Journal of Economic Studies**, Vol. 45, ISSUE 2, pp. 234-250.
- (21) عبد الرحمن، م. (٢٠٢٠). تأثير الإصلاحات الاقتصادية على كفاءة الإنفاق العام في مصر. **مجلة الاقتصاد والتنمية**، مجلد ١٥، عدد ٣، ص ص ٤٥-٦٧.
- (22) IMF. (2023). **Egypt Economic Monitor**.
<https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-economic-monitor>
- (23) United Nations Development Programme (UNDP). (2023). **Human Development Report 2023**.
<https://hdr.undp.org/en/2023-report>
- (24) IMF. (2023). مرجع سبق ذكره.
- (25) IMF; (2017). **Country Reports: Arab Republic of Egypt**. Washington, D.C.
- (26) OECD (2019). **Budgeting and Public Expenditures in Egypt**.
- (27) (World Bank, 2020). **Egypt: Public Expenditure Review**. Washington, D.C.
- (28) (Transparency International, 2021). **Corruption Perceptions Index: Egypt Report**.
- (29) Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). **Basic Econometrics** (5th ed.). McGraw-Hill. pp. 709-713
- (30) IMF (2023). **Fiscal Monitor: On the Path to Policy Normalization**. International Monetary Fund.
- (31) Ministry of Finance (2023). **Financial Year Budget Performance Report**. Government of Egypt
- (32) World Bank (2023). **Global Economic Prospects – Egypt Chapter**
- (33) Central Bank of Egypt (2023). **Monthly Statistical Bulletin – Exchange Rates**.
- (34) Pesaran, M. H., & Shin, Y. (1999). **An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis**. In **Econometrics and Economic Theory in the 20th Century** (Cambridge University Press).
- (35) Tanzi, V., & Zee, H. H. (1997). **Fiscal Policy and Long-Run Growth**. IMF Staff Papers
- (36) Afonso, A., Schuknecht, L., & Tanzi, V. (2005). **Public Sector Efficiency: An International Comparison**.
Public Choice